

الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة
ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية

Accounting Voluntary Disclosure with Empirical Study
to the Demand Factor in the Egypt Environment

دكتور

عارف عبد الله عبد الكريم

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة طنطا

الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية

Accounting Voluntary Disclosure with Empirical Study
to the Demand Factor in the Egyption Environment

ملخص Synopsis

تناول هذا البحث بالتحليل مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه وأهميته في توفير المعلومات الهامة لمختلف متخذي القرارات من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات تأكيداً للدور الذي تضطلع به المعلومات المحاسبية في خدمة عملية التخصيص الكفاء والفعال لموارد المجتمع. كما تناول البحث أيضاً تحليل الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري على الشركة التي تقوم بالإفصاح وعلى مستخدمي المعلومات بخلاف الملاك وعلى المجتمع بأسره وتتمثل هذه الآثار بشكل رئيسي في تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة السيولة وتخفيض أخطار المعلومات وترشيد المنافسة وغيرها .

وتؤكد هذه الآثار الاقتصادية أن الإفصاح الاختياري ينتج عن قرار تتخذه إدارة الشركة بعد تقييم للتكاليف والعوائد المترتبة على الإفصاح بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى التي تؤثر على قرار الإفصاح بعضها عام مثل نوع الصناعة وحجم الشركة والربحية والرفع المالي ومدى اشتراك الشركة في عمليات دولية وبعضها الآخر يتعلق بهيكل الإدارة داخل الشركة بالإضافة إلى ذلك فإن محتوى الإفصاح الاختياري كان ولا زال وسيظل كما يرى الباحث محل جدل في الفكر المحاسبي .

وقد لاحظ الباحث أن كافة القضايا المتعلقة بالإفصاح الاختياري قد تناولها الفكر المحاسبي من خلال رؤية الإدارة لهذه القضايا ولهذا فإن الباحث قام باستطلاع رأي مستخدمي المعلومات الذين يمثلون الطلب على الإفصاح الاختياري من خلال الدراسة الميدانية على مجموعتين من مستخدمي المعلومات هما متخذو قرارات الاستثمار ومتخذو قرارات الائتمان . وأكدت نتائج الدراسة

اتفاق كل من المجموعتين في بعض الأمور مثل أهمية الإفصاح الاختياري وضرورة خضوع معلومات الإفصاح الاختياري للفحص والمراجعة من جانب مراقب الحسابات وغيرها وكذلك اختلاف وجهة نظر المجموعتين حول بعض القضايا الأخرى مما يؤكد الحاجة إلى بحوث تالية لمزيد من التعرف على وجهة نظر مستخدمو المعلومات في كافة قضايا الإفصاح الاختياري ومشاكله وذلك من أجل التوصل إلى تعميمات حول تلك القضايا .

١ - مقدمة:

تضطلع الهيئات المهنية أو الحكومية وغيرها من الهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية أو الإشراف بشكل أو بآخر على الشركات المساهمة بوضع القواعد المنظمة لعمليات الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وهو ما يسمى الإفصاح الإيجابي Mandatory Disclosure ولكن لوحظ في الواقع العملي للممارسة المحاسبية أن كثيراً من الشركات المساهمة تقوم بالإفصاح عن معلومات ليست ملزمة بالإفصاح عنها طبقاً لمعايير الإفصاح الإيجابية. ومثل هذا الإفصاح الإضافي الذي يزيد عن متطلبات الإفصاح الإيجابي يطلق عليه الإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure. وقد حظي الإفصاح الاختياري الشركات المساهمة بأهمية متزايدة على ساحة الفكر المحاسبي اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي وحتى وقتنا هذا في شكل أبحاث ودراسات تناولت الإفصاح الاختياري من زوايا عديدة شملت فوائده وآثاره على كافة أطراف عرض المعلومات والطلب عليها ثم تناولت أيضاً المحددات التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري ومداه وأخيراً فإن هناك من الدراسات التي تناولت محتوى الإفصاح الاختياري ولكنها اقتصررت على اقتراح بعض أنواع المعلومات التي تفضل للشركات المساهمة أن تفصح عنها بشكل اختياري فبعضها طرح البيانات الغير مالية وبعضها ركز على البيانات المستقبلية المالية وغير المالية إلى أن ظهر اتجاه يؤكد على أهمية الإفصاح عن معلومات الأداء

البيئي تبعه اتجاه آخر يؤكد أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ككل شاملاً الأداء البيئي.

وفي هذا البحث فإن الباحث قد قدم مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه كما تناول التقييم الاقتصادي لعملية الإفصاح الاختياري وآثاره الاقتصادية على الشركة التي تقوم بالإفصاح والتي تتعرض لبعض الآثار السلبية جنباً إلى جنب مع الآثار الإيجابية. كما تناول الباحث بالتحليل أيضاً محددات اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري سواء ما يتعلق منها بالشركة مثل حجمها وربحيتها ونوع الصناعة التي تعمل بها وما يتعلق أيضاً بهيكل وتكوين مجلس إدارة الشركة ونموذج الرقابة والسيطرة داخل مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الباحث تناول محتوى الإفصاح الاختياري وخاصة ما طرحه الفكر المحاسبي المعاصر حول الإفصاح عن الأداء البيئي والأداء الاجتماعي للشركة. وكذلك الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية ومن ناحية أخرى قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية لاستطلاع رأي مستخدمو المعلومات المحاسبية في مختلف قضايا الإفصاح الاختياري.

١-١ أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من المكانة التي يحتلها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في واقع الممارسة المحاسبية ويشير الفكر المحاسبي إلى الأهمية القصوى التي تحتلها المعلومات والإفصاح عنها في أسواق رأس المال. فالمستثمرون ومتخذو القرارات في سوق رأس المال يعانون دائماً من عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بينهم وبين مديري الشركات التي تطرح أسهمها في سوق رأس المال واستمرار حالة عدم التماثل في المعلومات تدفع بعض المستثمرين إلى محاولة الحصول على ما يلزمهم من معلومات من مصادر أخرى ذات تكلفة تنعكس على تكلفة رأس المال وتدفع البعض الآخر إلى الخروج من سوق رأس المال وبالتالي تتخفض كفاءة سوق رأس المال. ومن هنا فقد بات واضحاً أن المزيد من الإفصاح الإضافي سوف يكون له آثاره

الإيجابية على كفاءة سوق رأس المال بما يحققه من فوائد للشركة المساهمة وللمجتمع بأسره .

وتعتبر كفاءة سوق رأس المال من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي دولة حيث أن كفاءة السوق تزيد من عدد الصفقات التي تبرم في السوق وتزيد من الاستثمارات لأن الشركات تضمن الحصول على ما يلزمها من رأس المال. وبعد أن أصبح واضحاً أن أسواق رأس المال في الدول النامية أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية أكثر من أي وقت مضى لما تحقّقه لهذه الاستثمارات من عوائد مرتفعة أكثر مما تحقّقه في بلادها . لهذا يمكن القول أن الإفصاح الإضافي الاختياري سوف يكون له أهمية في تحقيق كفاءة سوق رأس المال وزيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي في سوق رأس المال مما يدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأمام.

وليس من شك في أن مصر تضع تحقيق معدل نمو اقتصادي على رأس أهدافها الاقتصادية والذي يتطلب بدوره تحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمار المحلي وجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية إلى سوق رأس المال المصري. لذلك فإنه من الأهمية بمكان دراسة عمليات الإفصاح الاختياري للشركات المصرية لتشجيعها على هذا الإفصاح للاستفادة مما يحققه من مزايا مع تقييم الإفصاح الاختياري من وجهة نظر مستخدمو المعلومات.

٢-١ الدراسات السابقة *Prior Studies*

يحتل الإفصاح بوجه عام والإفصاح الاختياري بوجه خاص مكانة مميزة في الفكر المحاسبي المعاصر . وقد نال الإفصاح أيضاً قدراً كبيراً من الاهتمام من هيئات إعداد معايير المحاسبة. مثل معايير المحاسبة المالية SFAC No. 1, 5, 105, 106 والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بأمريكا وكذلك اللجنة الخاصة التي شكلتها جمعية المحاسبين الأمريكية سنة ١٩٧٧م (AAA 1977).

وعلى المستوى البحثي فقد تناولت البحوث عدة محاور للإفصاح بدءاً من تحديد أهداف الإفصاح في دراسة قدمتها كل من Mary E. and CM Murlphy

(1994) والتي أكدت على تحديد أهداف الإفصاح من وجهة نظر مستخدمى المعلومات المحاسبية إلى البحوث والدراسات التي ركزت على تقييم وتحليل الأثر الاقتصادي لعمليات الإفصاح وذلك بافتراض أن عمليات الإفصاح هي قرار اقتصادي له تكاليفه وله عوائده مع التسليم بحق الجمهور والمجتمع أن يرى ويعرف كل شيء عن الشركة. (Robert Elliott and P.D. Jacobson (1994) ولتفصيل هذه الآثار الاقتصادية فإن (Sweeny (1994) ومن قبله Dholiwal (1978) قد طرحا أثر الإفصاح على تكلفة رأس المال وعلى تكاليف المساءلة القانونية المحتملة. وتناول كل من (Mautz and May (1978) وكذلك Stevenson (1980) تقديم الآثار التنافسية السلبية للإفصاح والمحاذير التي تترتب عليها وكذلك أثرها المحتمل على سلوك الوحدة الاقتصادية وتناول Mark H. L. and Baginski and Hassell (1990), Schipper, K. وكذلك R. J. Lundholm (1996) (1991) أثر الإفصاح الإضافي على سلوك المحللين الماليين وأهمية المعلومات للمحللين الماليين باعتبارهم مصدراً هاماً للمعلومات التي يحصل عليها المستثمرون وغيرهم من متخذي القرارات. كما تناولت هذه الدراسات أيضاً آثار الإفصاح الإضافي على المصالح القومية من حيث تخفيض تكلفة رأس المال وتحقيق السيولة وترشيد المنافسة بين الشركات مما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي على المستوى القومي.

والمحور الثاني الذي سلكه الفكر المحاسبي في تبني الإفصاح الاختياري فهو الخاص بمحددات الإفصاح الاختياري سواء ما يتعلق بالشركة ككل أو بهيكل الإدارة العليا للشركة. وقد تناول Foster (1995), Meek, K. Gary & R. Clare (1995), Cooke (1986) أثر حجم الشركة وربحياتها على قرار الإفصاح الاختياري، أما (1991) فقد وجد أن الشركات في صناعات معينة لديها حساسية معينة تجاه الإفصاح عن بنود معينة وتناول Chow and Wong (1987) أثر الرفع المالي على قرار الإفصاح. وأخيراً فإن Ho, Simon S. N. and Wong K. S., (2001) قد تناولوا بالتحليل أثر هيكل الإدارة ونموذج السيطرة والتحكم داخل الإدارة العليا

على قرار الإفصاح وطرحا عدة عوامل منها نسبة المديرين المستقلين ووجود لجنة للمراجعة ووجود أفراد من المديرين يقومون بأدوار متعددة، وأخيراً نسبة العلاقات العائلية داخل مجلس الإدارة. وتبين من هذه الدراسات أن هناك عوامل متعددة تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح بخلاف التقييم الاقتصادي للتكلفة والعائد من الإفصاح.

والمحور الأخير الذي سلكته الدراسات السابقة يتعلق بمحتوى الإفصاح الاختياري وقد أوضحت (Catherine M. S. and Beverly R. W. (2002) خطورة تأثير سلوك الإدارة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري على إدراك مستخدمي القوائم المالية وأبرزت تلك الدراسة الحاجة إلى قواعد عامة تحدد محتوى الإفصاح الاختياري ولا يترك الأمر كلية لاختيار الإدارة. وقد اهتم الفكر المحاسبي المعاصر بخصوص محتوى الإفصاح الاختياري بقضية الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة وأهميته ومحدداته من خلال عدة دراسات منها (Wood (1991), Lober (1996), Dennis C. and M. Magnan (1999) وكذلك وخلصت تلك الدراسات إلى أهمية الإفصاح الاختياري عن الأداء البيئي والاجتماعي وأن هذا الإفصاح يعتبر هو الآخر ناتج لقرار اقتصادي تقوم به الإدارة يعتمد على إجراء موازنة بين تكاليف مثل هذا الإفصاح والعوائد المتوقعة منه. وأخيراً فقد طرحت أيضاً على ساحة الفكر المحاسبي فكرة الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية للشركات .

وقد رأى الباحث أن كافة القضايا المتعلقة بالإفصاح الاختياري لازالت محل جدل حتى وقتنا هذا ولهذا فإن هذا البحث ينطلق مما انتهت إليه الدراسات السابقة ويضيف إليها استقراء رأي عينة من متخذي قرارات الاستثمار والائتمان بمصر للوقوف على رأي جانب الطلب على المعلومات حول مختلف قضايا الإفصاح الاختياري.

٣-١ منهج البحث Research Methodology

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث أولاً: على المنهج الإيجابي Positive Approach الذي يقدم دائماً إجابة على تساؤل هو لماذا يتخذ المحاسبين طريقة معينة Why? وذلك عند تقييم الإفصاح الاختياري وتحليل فوائده وإيجابياته أو سلبياته وكذلك محدداته ومحتواه حيث اعتمد الباحثون في المحاسبة عند استخدام النموذج الإيجابي على تحليل وتفسير والتنبؤ بسلوك الأطراف التي تتكون منها الوحدة الاقتصادية أو أصحاب المصلحة فيها (د. زكريا محمد الصادق إسماعيل ١٩٨٩ ص ٨٤). وثانياً: فإن الباحث اتبع المنهج الاستقرائي Inductive Approach في استطلاع رأي مستخدمي المعلومات المحاسبية في مصر حول كافة المسائل المرتبطة بالإفصاح الاختياري.

٤-١ محتويات البحث Contents

بالإضافة إلى الجزء السابق فإن البحث يتضمن الأقسام التالية:

القسم الثاني	مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه
القسم الثالث	الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري
القسم الرابع	العوامل التي يتوقف عليها مدى الإفصاح الاختياري
القسم الخامس	محتوى الإفصاح الاختياري
القسم السادس	الدراسة الميدانية
القسم السابع	نتائج البحث والتوصيات

٢- مفهوم الإفصاح الاختياري وأهدافه

١-٢ مفهوم الإفصاح الاختياري وأهميته:

يعرف الإفصاح بأنه أي متطلب إجباري أو اختياري للإفصاح عن رقم معين أو أي مفردة من مفردات المعلومات (Mary C.B. and C. M. Murphy 1994). ويختلف الإفصاح Disclosure عن الاعتراف Recognition حيث يعرف الاعتراف بأنه عملية التسجيل الرسمي لبند معين وإدراجه ضمن القوائم المالية

لوحدة محاسبية معينة كأصل أو التزام أو إيراد أو مصروف والاعتراف يتضمن التعبير عن بند معين في القوائم المالية في شكل كلمات Words أو أرقام Numbers مع قيمة معينة تشملها مجاميع القوائم المالية. أما الإفصاح فإنه يتضمن الإعلان والتعبير عن بنود معينة في القوائم المالية أو أي معلومات أخرى في شكل ملاحظات أو إيضاحات على القوائم المالية أو بإعطاء معلومات إضافية مستقلة أو بأي وسيلة أياً كان شكلها. ولهذا فإن الإفصاح ليس مرادف للاعتراف وليس بديلاً له بالنسبة للبنود التي يتوافر لها معايير للاعتراف (SFAC No. 5 Para. 6 1975).

وقد ظل الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة يوجهان اهتماماً كبيراً لموضوع الاعتراف Recognition وربما يرجع ذلك لتأثير الاعتراف ومعاييرهِ المباشرة على قياس الدخل وغيره من القيم الواردة في القوائم المالية ولكن بسبب ما وجه من انتقادات حول المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفعالية دورها في المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد النادرة للمجتمع فقد بدأ الفكر المحاسبي والهيئات المختصة بإعداد المعايير يبديان اهتماماً متزايداً بمسألة الإفصاح في القوائم المالية وتمثل ذلك في أن كثيراً من معايير المحاسبة في الوقت الحاضر تتطلب بجانب متطلبات المحاسبة عن عناصر معينة متطلبات الإفصاح عن هذه العناصر بل أن الأمر تعدى ذلك إلى إصدار معايير تشمل فقط على متطلبات الإفصاح عن عناصر معينة مثل توصية مجلس معايير المحاسبة المالية رقم ١٠٥ والتي صدرت بعنوان الإفصاح عن معلومات عن مخاطر أدوات التمويل من خارج الميزانية مع التركيز على مخاطر الائتمان (SFAS No. 105, 1996).

وإذا ما تم الإفصاح طبقاً لمتطلبات ومعايير إلزامية من هيئات مهنية أو جهات إشراف حكومية فإنه يطلق عليه الإفصاح الإلزامي Mandatory Disclosure أما ما يتم الإفصاح عنه من معلومات زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي فإنه يطلق عليه الإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure وقد زادت أهمية الإفصاح الاختياري في الفكر المحاسبي نتيجة لتحول النظر إلى

القوائم المالية من اعتبارها هدفاً بحد ذاتها إلى اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف أو عدة أهداف أهمها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات. ولقد اتضح أيضاً أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإجمالي من معلومات ولذلك فقد أصبح الاهتمام بالإفصاح الاختياري حتمية وضرورة لتحقيق فعالية Effectiveness القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها.

ويفسر د. كمال الدهراوي (١٩٨٧ ص ١٤٣) حتمية الإفصاح الاختياري وسبب وجوده بقوله أن المديرين بالوحدات الاقتصادية يكون لديهم الحافز الناتج من المصلحة الذاتية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصفة عامة وأن السوق التنافسي في سوق السلع أو في سوق خدمات العمل هو الكفيل بتحقيق هذا الإفصاح الاختياري وتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية دون تقنين أو إجبار وأن قوى السوق كفيلة بتوفير القدر الكافي من المعلومات اللازمة لتحقيق الكفاية .

وبالنظر إلى أهداف المحاسبة فإن نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) قد حددت أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات الهامة التي تقدم للمستثمرين المحتملين وكذلك الدائنين وغيرهم من مختلف مستخدمي المعلومات في اتخاذ قرارات استثمار وائتمان رشيدة وغيرها من القرارات SFAC No. 1 (1978) Para 34. ويضيف Vernon Kam (1990) P. 47 أن هذا الهدف يتمشى مع التطور التاريخي لوظيفة المحاسبة عبر تاريخها الطويل حيث كانت تستجيب دائماً لحاجات مستخدمي معلوماتها حيث أنها نشاط خدمي Service Activity وأن توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية هو سبب وجودها واستمرارها وبقاؤها.

ويكاد يكون هناك اتفاق في الفكر المحاسبي على أن مستخدمي المعلومات المحاسبية كما أوردتهم نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (١) هم المستثمرون الحاليون والمرتبون والدائنون وغيرهم من المستخدمين. وتشمل طائفة غيرهم

من المستخدمين الوكالات والهيئات الحكومية مثل هيئة سوق رأس المال وغيرها من الوكالات الحكومية وكذلك المحللين الماليين ويضيف الباحث أن هناك ملاحظتين هامتين يجب الإشارة إليهما عند تحديد طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية :

١- أن القوائم المالية وما تشمله من إفصاح يجب أن تهدف أيضاً إلى خدمة مستخدمي المعلومات الذين لهم سلطة محدودة وقدرة على تفهم القوائم المالية وموارد محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر أساسي للحصول على معلومات عن النشاط الاقتصادي للشركة حيث يجب أن تعمل القوائم المالية على تعليم هؤلاء المستخدمين مهنيين كانوا أم غير مهنيين كيفية استخدام المعلومات وكيفية الاستفادة منها. (SFAS No. 1 1978 Para 34) وليس من شك في أن تحقيق هذا الهدف يستلزم قدرأ من الإفصاح يتعدى حدود الإفصاح الإجمالي.

٢- أن مفهوم مستخدمي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لا يقتصر فقط على هؤلاء الذين يستخدمون المعلومات ويتأثرون بها بشكل مباشر وإنما يجب أن يتسع ليشمل كل من يتأثر بتلك المعلومات ولو بشكل غير مباشر أي كافة طوائف المجتمع وقد أشارت لجنة خاصة من جمعية المحاسبة الأمريكية "A. A. A. 1977 P2" لذلك بقولها أنه من الواضح أن هناك من الأطراف من لا يتلقون المعلومات ولكنهم يتأثرون بالقرارات التي يتخذها من يتلقون المعلومات بشكل مباشر ولهذا فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتسع ليشمل كل من يتأثر بها بشكل غير مباشر وبصورة أكثر تحديداً فإن المجتمع بأسره يعتبر مستخدماً لمعلومات المحاسبة بأجباله الحالية والمستقبلية أيضاً.

ويقرر الباحث أن المحاسبة قد تجاوزت كثيراً مع هذا المفهوم وظهر على ساحة الفكر المحاسبي منذ فترة مفهوم المحاسبة الاجتماعية Social Accounting وهي التي تختص بإنتاج معلومات موجهة إلى المجتمع وتتجاوز حدود

المعلومات المقدمة للمستثمرين والدائنين وانعكاساً لهذا المفهوم فقد اهتم الفكر المحاسبي بمفهوم الربح الاجتماعي Social Profit الذي يحتوي على كل العوائد الاجتماعية Social Benefits وكذلك التكاليف الاجتماعية Social Costs ولكن ذلك الاهتمام قد اصطدم بصعوبة التعبير والقياس النقدي للفوائد والتكاليف الاجتماعية حتى يمكن الاعتراف بها محاسبياً ولذلك فقد بات واضحاً أن إنتاج مثل هذه المعلومات وتقديمها بأي شكل في إطار الإفصاح الاختياري الذي تقوم به الشركات المساهمة الكبرى بشكل خاص أصبح ضرورة لا مفر منها.

٢-٢ أهداف الإفصاح الاختياري

إذا كان الإفصاح الاختياري هو نوع من أنواع الإفصاح الإضافي الذي برزت الحاجة إليه بسبب قصور الإفصاح الإلزامي عن مقابلة كافة الاحتياجات ولذلك فإن الإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم ١٠٥ الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (SFAS 1996 No. 105 Para 71-86) وهي:

١- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

٢- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس ملائم لها.

٣- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به وما لم يتم الاعتراف به من عناصر القوائم المالية.

٤- توفير معلومات هامة في التقارير الفترية وأي أمور محاسبية أخرى مما تستلزم دراسة أعمق وقد أضافت كل من Mary E. B. and C. M. Murphy 1994 بعضاً من التفصيل في أهداف الإفصاح حيث حددا أن عمليات الإفصاح يمكن أن توضع في ثلاث مجموعات:

١- الإفصاح العام General Disclosure

٢- الإفصاح المتعلق بهيكل الوحدة المحاسبية Entity Structure Disclosure

٣- الإفصاح المتعلق بالأحداث المتخصصة Specialized Transaction Disclosure

والإفصاح المتعلق بالوحدة المحاسبية يشمل أمور الاندماج والقوائم المالية الموحدة وتغيير الشكل القانوني للشركة والعمليات الأجنبية والتقارير المالية القطاعية ، أما الأحداث المتخصصة فإنها تشمل أمور مثل التغييرات المحاسبية والعمليات غير المستمرة والمحاسبة عن البنود غير العادية وعمليات إعادة تنظيم الشركة ومشاكل ومعلومات عن موقف الديون والالتزامات المحتملة وفيما عدا ذلك من إفصاح فإنه يندرج تحت عنوان الإفصاح العام الذي يشمل الأمور الاستراتيجية والبيئية والاجتماعية والتي تعتبر من عناصر الإفصاح الاختياري وقد قررت Mary E. and C. M. Murphy أنه عند مقابلة هذه المجموعات التي تضم عمليات الإفصاح مع الأهداف السابقة فإنه يبدو واضحاً أن هذه الأهداف لا تغطي كافة مجالات وغايات الإفصاح ولذلك فإنهما قررا أن أهداف الإفصاح يمكن أن تتدرج تحت المجموعات التالية:

- ١- وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة بالقوائم المالية.
- ٢- وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطاء مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات.
- ٣- توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.
- ٤- توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة.
- ٥- توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بتلك التدفقات.

٦- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

ويتفق الباحث مع التصور الأخير لأهداف الإفصاح ولكنه يرى أن الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل كافة المعلومات التي تساعد المستخدم الفرد سواء كان مستخدم مباشر أو غير مباشر وكذلك المجتمع بأسره من اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بتقييم أداء الشركة كما لا يفوت الباحث أن يوضح أن كلاً من الإفصاح الإيجابي والإفصاح الاختياري لا يختلفان في الهدف والخلاف الوحيد فقط أن ما يتم الإفصاح عنه طبقاً لمتطلبات إجبارية أيأ كان مصدرها هو إفصاح إجباري وما يتم الإفصاح عنه بناء على قرار من إدارة الشركة اختيارياً هو إفصاح اختياري واتخاذ قرار بالإفصاح الاختياري تتخذه إدارة الشركة بعد المفاضلة بين استراتيجيتين هما سياسة الإفصاح مسبقاً Ex ante حسب نوع المعلومات التي لديها ، وفي هذه الحالة فإن الشركة ستفاضل بين الإفصاح وعدم الإفصاح حسب المركز التنافسي وأثر الإفصاح عليه والاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الإفصاح بعد ظهور الحقائق Ex Post فقد تختار الإدارة الإفصاح في حالة تحقيق نتائج جيدة أو عدم الإفصاح في حالة تحقيق نتائج غير مرضية (د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، ١٩٩٤ ، ص ٦٩) . ويرى الباحث أن اتخاذ الإدارة لقرار الإفصاح من عدمه إنما هي مسألة موقفية تحسمها الإدارة بالمفاضلة دائماً بين تكاليف الإفصاح من جانب والفوائد المترتبة منه من جانب آخر .

٣- الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري

Economic Impacts of Voluntary Disclosure

يتراوح الإفصاح الاختياري على مدى يبدأ من الصفر حيث الإفصاح ممثلاً لأقصى درجات الخصوصية للشركة ويصل حتى الإفصاح الكامل الذي يعني التسليم بحق الجمهور أن يرى ويعرف كل شيء عن الشركة Robert Elliott and P. D. Jacobson 1994 ولكل درجة من درجات الإفصاح تكلفتها وعائدها

وهناك بعض الأطراف تستفيد من الإفصاح والفوائد الناتجة منه وبعضها الآخر قد يتحمل تكاليف أو خسائر الإفصاح فالعبء الرئيسي للإفصاح يقع على حملة الأسهم Shareholders وهم في نفس الوقت يتمتعون بفوائده وهناك أطراف من غير الملاك Stakeholders لا يتحملون أي قدر من تكاليف الإفصاح ولذلك فإن تحديد التكلفة والعائد من الإفصاح أي أثره الاقتصادي تواجهه عدة صعوبات أهمها تعدد الأطراف المتأثرة بالإفصاح وكذلك بسبب أنه لا توجد على ساحة الفكر المحاسبي أي اتفاق على طريقة معينة لتحديد القيمة النقدية لتكاليف الإفصاح وعوائده وتصبح الطريقة المثلى للتعرف على تكاليف وفوائد الإفصاح كما يرى الباحث هو تحديد مدى هذه التكاليف والفوائد وتحليلها وصفيًا من حيث طبيعتها وعلاقتها المتبادلة على ثلاث مستويات.

٣-١ الأثر الاقتصادي للإفصاح على الشركة

والشركة المقصودة هنا تتكون من الملاك والعاملين بها بما فيهم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإشارة إلى الملاك باعتبارهم جزء من الشركة يقوم على أساس أنهم مستثمرون يتقاسمون الكثير من المصالح مع مستثمرين وأطراف أخرى غير الملاك ولذلك فإن من الصعب تناول مصالح الشركة ودون الأخذ في الاعتبار مصالح الملاك مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تناقض بين مصالح العاملين من جهة والملاك من جهة أخرى ولكن كلاهما يتفق على هدف تعظيم التدفقات النقدية في الأجل الطويل بحيث كلما زادت هذه التدفقات النقدية كلما زاد عائد كل منهما سواء عن طريق التعاون أو عن طريق الصراع ولذلك فإننا ننظر للوحدة الاقتصادية لأغراض هذا التحليل باعتبارها الوحدة الاقتصادية المتوسطة The Average Entity باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة وليست تجميعاً لعدة أطراف أو وحدات وتتأثر مصالح الوحدة الاقتصادية نتيجة لقرارات الإفصاح الاختياري على المحاور التالية.

٣-١-١ تكلفة رأس المال Cost of Capital

تناول الفكر المحاسبي أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال في دراسات وبحوث عديدة منها Sweeney 1994, Dhaliwal 1978 وتتفق هذه الدراسات في أن الشركة التي تقوم بالإفصاح الإضافي تحقق فوائد تؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي تحتاجه الشركة ويتحقق ذلك على فرضية أن الإفصاح يساعد المستثمرين والدائنين على تفهم وتقدير مخاطر الاستثمار وتكلفة رأس المال تتكون من عناصر ثلاث هي معدل العائد على الاستثمار غير الخطر والمخاطر الاقتصادية وأخيراً مخاطر المعلومات وبافتراض أن مقابل معدل الاستثمار غير الخطر وكذلك المخاطر الاقتصادية هما مقداران ثابتان، فإن مخاطر المعلومات تتغير حسب توافر المعلومات فكلما زاد الإفصاح تزيد دقة المعلومات ويقل عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة من ناحية والمستثمرين من ناحية أخرى وبالتالي تقل تكلفة هذه المخاطر والتي تنعكس بدورها على تخفيض تكلفة رأس المال حيث أن تكلفة مخاطر المعلومات هي تكلفة التعامل واتخاذ قرار استثمار بدون معلومات كاملة والتي تتناقص بالطبع مع زيادة مقدار المعلومات التي يحملها الإفصاح وبالتالي فإنه كلما زاد الإفصاح كلما قلت تكلفة مخاطر المعلومات مما ينعكس بالتخفيض على تكلفة رأس المال.

ومن ناحية أخرى فإنه يفترض وجود علاقة بين مخاطر المعلومات والمخاطر الاقتصادية من جانب والإفصاح من جانب آخر. وتأتي هذه العلاقة على فرضية أن التكلفة النموذجية لرأس المال من وجهة نظر الشركة هي أقل تكلفة ممكنة وهي تتكون من العائد على الاستثمار بدون مخاطر مضافاً إليها تكلفة المخاطر الاقتصادية والطريقة الوحيدة أمام المستثمر أو الدائن لتقدير تلك المخاطر الاقتصادية هي من خلال المعلومات. ولهذا فإن المحتوى المعلوماتي للإفصاح Information Content هو أداة المستثمر للتوصل إلى المخاطر الاقتصادية لتمويل رأس المال ومع عدم وجود معلومات عن تقدير تلك المخاطر الاقتصادية فإن المستثمر سوف يعمد إلى تحميل الشركة سعر عالي لرأس المال

وقد يصل إلى معدل يقترب من معدل الاقتراض ولذلك فإن وجود معلومات عن طريق الإفصاح يساعد على تقدير المخاطر الاقتصادية تقديراً دقيقاً علاوة على خفض تكلفة مخاطر المعلومات مما ينعكس على تكلفة رأس المال ويضيف الباحث أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار ملاحظتين هامتين:

١- أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها عن أي شركة قد تعطي انطباعات موجبة أو سالبة حول المخاطر الاقتصادية للشركة. وإذا كانت هناك انطباعات سالبة فهذا يعني أن المخاطر الاقتصادية عالية ولكن لا يعني إطلاقاً أن هذه المعلومات هي التي أدت إلى زيادة تكلفة رأس المال. أما توافر المعلومات في حالة الانطباعات الموجبة يهيئ الفرصة للمستثمر بإجراء تقدير غير مبالغ فيه للمخاطر الاقتصادية ومخاطر المعلومات مما يؤدي إلى تكلفة رأس مال أقل مقارنة بتلك التكلفة في حالة عدم وجود معلومات.

٢- أن التحديد السابق لمكونات تكلفة رأس المال لا يشمل كثير من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على تكلفة رأس المال مثل مخاطر عدم التأكد لدى المستثمر بشأن إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات وكذلك إمكان حدوث سوء فهم أو سوء تفسير للمعلومات من جانب المستثمر والتحليل السابق يفترض ثبات تلك المتغيرات.

٣-١-٢ تكاليف إعداد ونشر المعلومات

لا جدال في أن هذه التكاليف تعتبر من الأعباء المترتبة على الإفصاح الاختياري وتشمل تكاليف تجميع وتشغيل ومراجعة ونشر هذه المعلومات وتؤثر هذه التكاليف سلباً على التدفق النقدي للشركة ولذلك فهي تؤثر على حقوق الملاك والعاملين الذين تتحدد مصالحهم في تخفيض هذه التكاليف إلى أدنى حد ممكن مع الحفاظ على مستوى الإفصاح ولكنها في النهاية تدخل كعنصر سالب في التقييم الاقتصادي لقرار الإفصاح ولا جدال في أنها ترتبط بالإفصاح في علاقة موجبة حيث تزيد بزيادة مستوى الإفصاح.

٣-١-٣ تكاليف المساءلة القانونية Litigation Costs

يؤيد الفكر المحاسبي فرضية أن التكاليف المحتملة للمساءلة القانونية للشركة من قبل مستخدمي المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى الإفصاح حيث كلما زاد مدى الإفصاح كلما قلت هذه التكاليف المحتملة فعدم وجود معلومات يؤدي إلى زيادة احتمالات المساءلة القانونية للشركة في حالة اتخاذ المستثمرين لقرارات خاطئة تعود عليهم بالضرر نتيجة إخفاء المعلومات أما بالنسبة للإفصاح المضلل Misleading Disclosure فإن هناك من اندفع إلى التعميم بالقول أنه كلما زادت درجة الإفصاح كلما زادت تكاليف المساءلة القانونية ويستمد أصحاب هذا الرأي حجتها من الأحكام التي أصدرتها بعض المحاكم في أمريكا حول بعض القضايا Elliott and P. D. Jacobson 1994 ولكن هذا الرأي والاتجاه الذي يعبر عنه كان مثار احتجاج من جانب كبير من المهتمين بالتقارير المالية وأسس إعدادها حيث كان أساس هذه القضايا هو مساءلة الشركات عن بعض المعلومات التنبؤية المستقبلية التي صاحبها انخفاض في قيمة الأسهم، ويمكن الرد على الرأي السابق بالآتي:

١- هناك عوامل كثيرة ومتنوعة تؤدي إلى نقص قيمة الأسهم بخلاف التنبؤات التي يحتويها الإفصاح مثل طبيعة الصناعة التي تعمل فيها الشركة وغيرها من ظروف العرض والطلب في سوق رأس المال وبالتالي فإن الخطأ في تحميل الإفصاح مسئولية تكاليف هذه الدعاوى من قبل تلك المحاكم لا يمكن تعميمه والقول بأن زيادة مستوى الإفصاح يترتب عليه زيادة التكاليف المحتملة للمساءلة القانونية.

٢- حتى في وجود ظروف المساءلة تلك فإن الإفصاح الكامل يلعب دوره في تخفيض تكاليف المساءلة القانونية لأن الإفصاح سوف يمكن سوق الأسهم من صياغة توقعات دقيقة إلى حد ما عن أحوال الشركة مما يؤدي إلى ألا يكون هناك فرق كبير بين كيفية تقويم السوق لأسهم الشركة وكيفية تقويمها

في ضوء الحالة الحقيقية لأصول الشركة وإذا ما تحقق هذا الشرط فإن النقص في قيمة الأسهم عن التوقعات سيكون عند حده الأدنى.

٣- ترتيباً على ما سبق فإنه إذا استطاعت الشركة أن تدفع عن نفسها بأن المدعين عليها قد تم الإفصاح لهم بالمعلومات الكافية لتوقع النقص المحتمل في قيمة الأسهم فلن تزيد تكاليف المساءلة القانونية بالنسبة للشركة وبالتالي فإن الإفصاح الصحيح لن يزيد من تكاليف المساءلة القانونية.

ونخلص مما سبق أن العلاقة العكسية بين مقدار الإفصاح من ناحية والتكاليف المحتملة للمساءلة القانونية تبقى صحيحة في معظم الأحوال.

٣-١-٤ المساوئ التنافسية Competitive Disadvantages

وتمثل هذه المساوئ ما يلحق الشركة المساهمة العامة من أضرار تنافسية نتيجة للإفصاح عن معلومات معينة، وقد طرحت هذه المسألة على ساحة الفكر المحاسبي على يد العديد من الباحثين مثل Stevenson 1980, Mautz and May 1978 وأصبح هناك شبه اتفاق على أن الشركات المساهمة تعاني قدرأ لا بأس به من الحساسية تجاه عملية الإفصاح لأن هناك بعض المعلومات التي يترتب على الإفصاح عنها أضرار بالمركز المالي التنافسي للشركة وسط المنافسين ومن هذه المعلومات:

- ١- المعلومات عن التجديدات الإدارية والتكنولوجية في عمليات الإنتاج وفنون تحسين الجودة ومدخل التسويق.
 - ٢- المعلومات عن الاستراتيجيات والخطط التكتيكية مثل خطط تطوير المنتجات والأسواق الجديدة المستهدفة.
 - ٣- المعلومات عن عمليات التشغيل مثل المعلومات القطاعية البيعية وتكاليف الإنتاج والإحصاءات عن قوة العمل.
- وقد قامت فرضية تحقق مساوئ تنافسية نتيجة للإفصاح على فرضية توقع سلوك من المنافسين يأخذ أحد الأشكال التالية:

- ١- قد يبدأ المنافسون في اتخاذ موقف دفاعي ضد الشركة بزيادة الجهد الإعلاني والتسويقي مما يفسد خطط الشركة.
- ٢- قد يكون هذا الإفصاح حافز للمنافسين للسبق بالقيام بتحسينات تكنولوجية مضادة للشركة.
- ٣- قد يتعلم المنافسون من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بتحديد مقدار رأس المال المستثمر المطلوب للدخول في المنافسة.
- ٤- قد يبادر المنافسون بتطوير منتجاتهم والدخول في سياق مع الشركة نحو السوق المستهدف.

ويرى الباحث أنه رغم وجاهة المنطق الذي تقوم عليه هذه التوقعات فإنه لا يمكن القول بعدم الإفصاح لتلافي مثل هذه المساوئ والأخطار ولكن يمكن اتخاذ الاحتياطات اللازمة للقضاء على هذه المساوئ أو تخفيض آثارها إلى أدنى حد ممكن باتباع عدد من الوسائل لعل أهمها اختيار الوقت الأنسب للإفصاح بحيث لا يتم الإفصاح إلا في الوقت الذي تصل فيه هذه المخاطر إلى حدها الأدنى، ويمكن أيضاً اختيار الدرجة المناسبة للإجمال أو التفصيل في المعلومات بحيث يمكن الحد من هذه المخاطر كما يمكن في حالة الضرورة تجنب الإفصاح العام وتقديم المعلومات لمستخدميها خارج الشركة مثل المقرضين أو غيرهم من مانحي الأموال في شكل اتفاقيات خاصة Confidentiality Agreements. بالإضافة إلى ذلك أنه يجب أن تضع إدارة الشركة سياساتها المتعلقة بالإفصاح وتتخذ قراراتها في ضوء أهداف الإفصاح مع استبعاد الإفصاح عن أي معلومات لا تحقق أهداف الإفصاح وتؤدي إلى مساوئ تنافسية. وأخيراً فإنه إذا سلمنا بحتمية أن تتوقع الشركة بالضرورة تحقق بعض الآثار السلبية التنافسية من جراء الإفصاح فإننا يجب ألا نهمل حقيقة أن الشركة يمكنها أن تجني هي الأخرى آثاراً إيجابية من الإفصاح على حساب المنافسين وذلك عند مقارنة الإفصاح لمختلف المنافسين ولهذا فإنه يمكن القول في خلاصة أن الإفصاح

سيكون له آثاره الإيجابية التنافسية وآثاره التنافسية السلبية وعلى الإدارة أن تقوم بتقدير ووزن صافي الآثار التنافسية الناتجة عن الإفصاح.

٣-١-٥ سلوك الوحدة الاقتصادية Entity Behavior

قد يترتب على الإفصاح أن تقوم الشركة بسلوك اقتصادي معين كرد فعل للإفصاح عن أمور معينة وقد يترتب على هذا السلوك تحملها لتكاليف إضافية أو تحقيقها لوفورات إضافية مثال ذلك أن إلزام مجلس معايير المحاسبة المالية للشركات بالإفصاح عن تكاليف المزايا التي تمنح للعاملين بعد التقاعد بخلاف المعاشات قد أدى بالشركات إلى إعادة النظر في هذه المزايا أو الطريقة التي تمول بها (SFAS No. 106 Para. 13 1996) وبالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح عن المعلومات سواء كان إجباري أم اختياري يعتبر هو الموجه الأساسي لسلوك الإدارة وقراراتها فالشركة ومديروها يعيشون حالة مستمرة من اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي تتضمن قدراً من المساءلة يقوم به الملاك تجاه المديرون حول مدى نجاحهم في اتخاذ قرارات لصالح الملاك. ولهذا فإن إعداد المعلومات والإفصاح عنها لا بد أن يوضح كيفية وفاء إدارة الشركة لمسئوليتها أمام الملاك وذلك باستخدام موارد الشركة التي حملوا بأمانتها وفي نفس الوقت فإن المعلومات تفيد المديرين في اتخاذ القرارات لصالح الملاك كما أن القدر من المعلومات الذي يستخدمه الأطراف الأخرى بخلاف الملاك مثل المستثمرين والمدنيين والدائنين يؤدي إلى اتخاذهم قرارات رشيدة تؤدي إلى النجاح الاقتصادي للشركة في المستقبل وهكذا نجد أن زيادة الإفصاح تؤدي إلى زيادة الرشد في القرارات التي يتخذها مختلف الأطراف ذات المصلحة بالشركة مما ينعكس إيجابياً على الجميع.

٣-١-٦ العلاقات العامة Public Relations

إن الإفصاح الإضافي يمكن أن يترتب عليه فوائد تتعلق بالعلاقات العامة للشركة مع البيئة وجماعة المستثمرين بما يؤدي إليه من انطباعات جيدة لدى المستثمرين والمقرضين والمحليين الماليين وجمهور المواطنين بصفة عامة.

٢-٣ مصالح المستثمرين ومستخدمي المعلومات بخلاف الملاك
ويؤثر الإفصاح أيضاً على مصالح المستثمرين غير الملاك في النواحي
التالية:

١-٢-٣ تخفيض أخطار المعلومات

تتحقق فائدة المستثمرين من غير الملاك نتيجة للإفصاح وذلك بتخفيض
مخاطر وجود أخطاء في تخصيص مواردهم الخاصة. فإذا كان المزيد من
الإفصاح سوف يترتب عليه تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة فإن ذلك
سوف ينعكس أيضاً في شكل فوائد للمستثمر غير المالك حيث أن تخفيض تكلفة
رأس المال بالنسبة للشركة هو الوجه الآخر لفائدة المستثمرين من تحقيق مخاطر
أخطاء قرارات الاستثمار. ويتوقف تحقيق المستثمرين من غير الملاك لهذه
الفوائد على نجاحهم في تفسير المحتوى المعلوماتي للإفصاح بالإضافة إلى أن
زيادة مقدار الإفصاح بتوفير معلومات جيدة للمستثمر سيجعله يخضع لفروض
منحني التعلم الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات كلما زادت مرات
استخدامه للمعلومات وبالتالي تتناقص احتمالات التخصيص غير المريح لرأس
المال مع كل زيادة في محتويات الإفصاح.

٢-٢-٣ أثر التكاليف على المستثمرين من غير الملاك

من الثابت أن المستثمرين من غير الملاك لا يتحملون أي تكاليف تتعلق
بالإفصاح فهم يحصلون على المعلومات مجاناً باعتبارهم مستخدمين بالمجان
Free Riders لا يتحملون شيئاً من تكاليف المساءلة القانونية أو التكاليف المترتبة
على المساوي التنافسية أو تكاليف إعداد ونشر المعلومات ولن يتحملون شيئاً في
هذه التكاليف إلا إذا أصبحوا ملاكاً في الشركة.

٣-٢-٣ أثر الإفصاح الاختياري على المحللين الماليين

يعتبر المحللون الماليون جزءاً هاماً من سوق المال فهم يوفرون التنبؤات
بالإيرادات والتدفقات ويقدمون المعلومات والتوصيات إلى سماسرة الأوراق
المالية ومديرو الأموال وحائزو النقود وغيرهم من مؤسسات الاستثمار. ويعتمد

المحللون الماليون بشكل رئيسي على الشركة في الحصول على ما يحتاجونه من معلومات سواء عن طريق القوائم والتقارير المالية السنوية أو الفترية وكذلك ما يحصلون عليه من معلومات من مديري الشركات بشكل مباشر. وبالرغم من أن الشركات العامة لا بد وأن تفي بمتطلبات الإفصاح الإجمالي إلا أن لها الحرية في مقدار المعلومات الإضافية التي يمكنها الإفصاح عنها عن طريق الإفصاح الاختياري بالإضافة إلى أن الشركة لها بعض الحرية في الإفصاح داخل حدود الإفصاح الإجمالي من حيث مقدار المعلومات والتفاصيل التي توفرها في نطاق الإفصاح الإجمالي. وفي دراسة حول أثر سياسة الإفصاح على المحللين الماليين فقد أوضح Mark H. Lang and Russell J. Lundholm 1996 أن أي شركة يمكنها أن تجذب المحللين الماليين وتحسن دقة توقعات السوق وتخفض من عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة ومتخذي القرارات وتحد من مفاجآت السوق Market Surprise بتقديم المزيد من الإفصاح بالمعلومات للمحللين الماليين.

وتزداد أهمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمحللين الماليين إذا ما علمنا أن سلوك المحللين الماليين هو الذي يعبر عن أنشطة ومعتقدات المستثمرين حيث لا يمكن ملاحظة سلوك ومعتقدات المستثمرين بشكل مباشر وبالتالي تعتبر المعلومات المتاحة للمحللين الماليين مصدراً رئيسياً للمعلومات للمستثمرين جماعات أو أفراد Schipper K. 1997 ولما كان سلوك المستثمرين يتأثر بدرجة كبيرة بالإفصاح الاختياري وعلى سبيل المثال فإن Baginski and Hassell 1996 قد تبين لهما أن المحللين الماليين يعيدون النظر في تنبؤاتهم كرد فعل مباشر لتنبؤات الإدارة وأن درجة دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح تزداد بدرجة كبيرة بعد نشر الإدارة لتنبؤاتها بالأرباح وهي نفس النتائج التي توصل إليها Waymire (1986) مما يؤكد أهمية الإفصاح الاختياري وفائدته للمحللين الماليين.

٣-٣ المصلحة القومية National Interest

لابد وأن تتصف المحاسبة على المستوى القومي بالحياد والذي يعني عدم ارتباطها مع أي من أمور السياسة العامة حيث تركز المحاسبة على القياس الاقتصادي الفعال الذي يحقق المصالح القومية دون ارتباط بأي من أمور السياسة الضيقة أو قصيرة الأجل ويساهم الإفصاح الاختياري في تحقيق المصالح القومية في الأجل الطويل من خلال المحاور التالية:

٣-٣-١ تكلفة رأس المال

إن ما يترتب على الإفصاح من تخفيض لتكلفة رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار ويساهم ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جيدة وتحسين مستوى المعيشة.

٣-٣-٢ التخصيص الفعال لرأس المال Effective Allocation of Capital

لقد ازدادت أهمية التخصيص الفعال لرأس المال داخل كل دولة في السنوات الأخيرة مع ازدياد حدة المنافسة الدولية ويسهم الإفصاح الجيد في عملية التخصيص الفعال لرأس المال على المستوى القومي بتمكين المستثمرين والدائنين من تحديد وتمييز الشركات والمجالات الأكثر إنتاجية، فالاستثمارات غير الرشيدة تضر كثيراً باعتبارها النمو الاقتصادي واعتبارات المنافسة القومية حيث أن مثل هذه الاستثمارات غير الجيدة تنتهي غالباً بإفلاس سريع أما الشركات ذات الأداء الجيد والناجحة عن قرارات استثمار جيدة دائماً ما تحصل على تيار مستمر ومتدفق من رأس المال. علاوة على ذلك فإن التخصيص الفعال لرأس المال لا يشير فقط للعناصر المالية لرأس المال بل أنه يعبر أيضاً عن رأس المال البشري الذي يتجه دائماً صوب أفضل الفرص المتاحة للاستثمار والتي يتوافر بشأنها الإفصاح الجيد.

٣-٣-٣ السيولة Liquidity

يساهم الإفصاح الإضافي الجيد في تحقيق السيولة في أسواق رأس المال وهذا يفيد عملية تخصيص رأس المال على المستوى القومي وتتنضح هذه العلاقة إذا ما علمنا أن السيولة تتوقف على عدد الصفقات التي تحدث في سوق رأس المال بحيث كلما زاد عدد الصفقات كلما زادت السيولة ويتوقف عدد الصفقات بدوره على عنصرين هما درجة عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين ثم درجة عدم التأكد لدى المشتريين بحيث إذا زاد مقدار عدم التماثل وعدم التأكد يقل عدد الصفقات، وبما أن الإفصاح يقلل من عدم التماثل في المعلومات Information Asymmetry ويقلل من عدم التأكد فهو بالتالي يؤدي إلى زيادة عدد الصفقات التي تتم في سوق رأس المال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة السيولة.

٣-٣-٤ المنافسة بين الصناعات على المستوى القومي والمنافسة الدولية

بالرغم من بعض الآثار السلبية للإفصاح على المركز التنافسي لبعض الشركات منفردة إلا أنه يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الشركات وبعضها البعض مما يحقق مصلحة وفائدة للاقتصاد القومي حيث أن زيادة حدة المنافسة بين الشركات تؤدي إلى تعظيم الكفاية في التشغيل Efficiency وزيادة المنافسة على المستوى القومي ويؤيد الاقتصاديون وصناع السياسة أهمية المنافسة للمجتمع في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويذهبون إلى حد القول بأن المجتمعات التي تعاني من كساد وبطء في النمو الاقتصادي فإن ذلك سببه عدم توفر عوامل المنافسة Elliott and Peter D. Jacobson 1994 وعلى المستوى الدولي فإن الشركات التي تعمل في دول لا تتطلب قدر عالي من الإفصاح تحقق فوائد تنافسية عند تعاملها مع شركات في دول تتطلب قدر عالي من الإفصاح ومن ناحية أخرى فإن الدول التي تتميز بجودة الإفصاح واتساع مداه ومحتواه تحقق الشركات بها فوائد تتعلق بتخفيض تكلفة رأس المال وتحقيق السيولة وتوفير الشفافية ويؤدي ذلك كله إلى جذب استثمارات أجنبية لتتجه صوب سوق

رأس المال المحلي مما يحقق للدولة ميزة تنافسية في أسواق رأس المال العالمية مقارنة بالدول الأخرى.

٣-٣-٥ تكاليف المساءلة القانونية

إن التكاليف المترتبة على احتمالات المساءلة القانونية والتي قد تتحملها بعض الشركات نتيجة لعدم الإفصاح أو نتيجة للإفصاح المضلل يمكن اعتبارها تكلفة اجتماعية Social Cost لها أثرها السالب على معدلات النمو الاقتصادي وقدرة الشركات على خلق فرص عمل جديدة حيث أن هذه التكاليف يترتب عليها إضعاف الشركات مالياً وتحول بينها وبين مساهمتها الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي .

ومن التحليل السابق للأثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري فقد تبين أن الإفصاح الاختياري له إيجابياته وسلبياته التي تؤثر على الإدارة عند اتخاذ قرار بالإفصاح الاختياري من عدمه . بالإضافة إلى تقديم الأثر الاقتصادي للإفصاح فإن الفكر المحاسبي قد طرح مجموعة من العوامل والمحددات الأخرى التي تؤثر على قرار الإفصاح الاختياري .

٤ العوامل التي يتوقف عليها الإفصاح الاختياري

في بحث ميداني قام به Choi and Levich 1990 أجريا مقابلات عديدة مع العديد من المديرين التنفيذيين أفادوا جميعاً أنه عند اتخاذهم قرار بالإفصاح الاختياري فإنهم يقومون بإجراء موازنة بين ما يترتب على هذا الإفصاح من فوائد وما يترتب عليه من مساوئ. ومع تسليم الفكر المحاسبي بما توصل إليه Choi and Levich فإن الفكر المحاسبي قد طرح ولازال يطرح عوامل متعددة تؤثر على اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل تنقسم إلى:

- ١- عوامل عامة تتعلق بالشركة ككل.
- ٢- عوامل تتعلق بهيكل الإدارة داخل الشركة.

١-٤ العوامل العامة:

وهي العوامل التي تتعلق بالشركة ككل وخصائصها ونوع الصناعة التي تعمل فيها وهي:

١-١-٤ حجم الشركة Size

تشير غالبية الدراسات إلى أن الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر استعداداً للمزيد من الإفصاح ويرى (Meek, K. Gary & R. Clare (1995) أن الشركات تسلك هذا السلوك لعدة تفسيرات:

١- الشركات الكبيرة تحاول دائماً تخفيض التكاليف السياسية Political Costs والتي تترتب دائماً على قرارات حكومية تجاه الشركات ويترتب عليها نقل جزء من ثروة الشركة بقرار حكومي إلى أطراف أخرى في المجتمع ومثل هذا الإفصاح قد يؤدي إلى تخفيض هذه التكاليف السياسية (Foster 1986).

٢- اقتناع الشركات الكبيرة بأنها لن تتعرض لسلبات المنافسة بالإضافة إلى أن تكاليف إنتاج المعلومات والإفصاح عنها تكون عند حدها الأدنى.

٣- إضافة للسببين السابقين فإن الشركات الكبرى تتصف بزيادة درجة التعقيد بها واتساع قاعدة الملكية وارتفاع تكلفة الوكالة وكلها أسباب تؤكد وجود دوافع لدى الشركات الكبرى للإفصاح الاختياري أكثر من الشركات الصغرى.

٢-١-٤ نوع الصناعة Industry

يؤثر نوع الصناعة على قرار الإفصاح في صناعات معينة طبقاً لتأثيرها بالآثار السلبية للمنافسة وكذلك التكاليف السياسية فهناك صناعات معينة مثل شركات الصناعات الكيماوية وشركات التقنية تكون أكثر حساسية لاعتبارات المنافسة وبالتالي يكون لديها تخوف من الإفصاح عن معلومات معينة يستفيد بها المنافسون وكذلك وجد أن لدى بعض الشركات حساسية معينة تجاه الإفصاح عن تكاليف البحوث وقد وجد (Cooke 1991) أن نوع الصناعة يؤثر تأثيراً طفيفاً على قرار الإفصاح الاختياري.

٤-١-٣ الرفع المالي Financial Leverage

رأى بعض الباحثين أن الشركات التي يحتوي رأس مالها المستثمر على نسبة عالية من القروض ستميل نحو زيادة مدى الإفصاح الاختياري Meek, Garyk (1995) & R. Clare, وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة بهذه الشركات . ولكن الباحث يرى أن هذا العنصر في حد ذاته قد يكون دافعاً لعدم الإفصاح حيث أن ارتفاع نسبة الاقتراض قد تحمل أنباء غير سارة تدفع الإدارة لعدم الإفصاح عنها إلا إذا كان المزيد من الإفصاح يهدف فقط إلى خلق موقف دفاعي للشركة تبرر به أمام مستخدمي القوائم المالية الأسباب التي دفعتها لهذه النسبة العالية من الاقتراض وكان (Chow and Wang 1987) قد قررا منذ أمد بعيد عدم وجود أي علاقة بين الرفع المالي من ناحية ومدى الإفصاح الاختياري من ناحية أخرى ولكن تؤكد الدراسات الحديثة وجود تلك العلاقة.

٤-١-٤ ربحية الشركة

من الطبيعي أن الشركة الربحية والتي تسير أحوالها بشكل جيد يتوافر لدى إدارتها الدافع والحافز لإظهار تميز الشركة عن الشركات الأخرى الأقل ربحية حتى تستمر في الحصول على رأس المال بأفضل الشروط الممكنة ومن أحد الوسائل التي تتبعها الشركات الربحية لتحقيق هذا التميز هو المزيد من الإفصاح عن المعلومات (Foster 1986, P. 32).

٤-١-٥ مدى اشتراك الشركة في عمليات دولية

حيث أن مثل هذه الشركات قد تواجه متطلبات من المعلومات تفوق المتطلبات المحلية وبالتالي فإنها تفسح عنها بشكل اختياري ويفسر ذلك باختلاف مستويات الإفصاح الإجمالي من دولة لأخرى ، لذلك فإن الشركة التي تعمل في دولة ذات متطلبات إفصاح أقل تجد أنه من الضروري الإفصاح عن المعلومات الأخرى بشكل اختياري بالإضافة إلى أن الشركات الدولية تتميز بوجود عدد كبير من الأطراف ذوي المصالح في الشركة بخلاف الملاك ولهذا

يزيد الطلب على أنواع مختلفة من المعلومات مما يؤدي بالقطع إلى زيادة مدى الإفصاح الاختياري.

٤-٢ العوامل التي تتعلق بهيكل الإدارة:

إن موقف الإدارة تجاه الإفصاح الاختياري يتوقف بداية على إدراكها للعلاقة بين تكلفة الإفصاح والعائد المتوقع منه ولكن الفكر المحاسبي قد بدأ في الاهتمام بأثر هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية داخل مجلس الإدارة على مدى الإفصاح الاختياري . وقد تجلّى هذا الاهتمام في عدة دراسات بدأها Forker (1992) ببحث أثر تعيين رئيس مجلس إدارة من غير المديرين التنفيذيين وأثر وجود لجنة للمراجعة على مدى الإفصاح الاختياري وقد توصل Forker إلى أن كل من العاملين السابقين له أثر إيجابي على مدى الإفصاح الاختياري ثم تناول Malone, Fries and Jones 1993 أثر تواجد مديرين مستقلين في مجلس الإدارة على عملية الإفصاح الاختياري حيث وجدوا أيضاً أن العلاقة موجبة مع مدى الإفصاح الاختياري وأكد Raffournier B. 1995 أنه كلما زاد اتساع هيكل الملكية وقل تركزها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مدى الإفصاح الاختياري وفي دراسة أخيرة فإن Ho, Simon S. M. and Wong K. S. 2001 قد حاولا اختبار العلاقة بين مجموعة من العوامل ومدى الإفصاح الاختياري وكذلك تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل. وقد انطلقت الدراسة الأخيرة من فرض رئيسي وهو أن زيادة مستوى الرقابة على مجلس الإدارة يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري. وهذه العوامل هي:

- ١- نسبة المديرين المستقلين من غير المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة باعتبار أن نسبتهم في مجلس الإدارة هي التي تحقق لهم قدرتهم في تحقيق الرقابة على مجلس الإدارة في توفير المزيد من الإفصاح الاختياري.
- ٢- وجود لجنة للمراجعة حيث أن أحد وظائف لجنة المراجعة كما ذكر Colloier 1993 التأكد من جودة نظم الرقابة والمحاسبة وأن وجودها يؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية ولكن Forker 1992 وجد أن العلاقة بين وجود

لجنة للمراجعة ومدى الإفصاح الاختياري علاقة موجبة ولكنها علاقة ضعيفة أما MCMullen 1996 فقد خلص إلى وجود علاقة بين لجنة المراجعة وتزايد درجة الاعتماد على الإفصاح في التقارير المالية حيث تتفق نتائج دراسته مع مسلمات نظرية الوكالة Agency Theory التي تعتبر وجود لجنة للمراجعة وسيلة من وسائل تخفيض تكلفة الوكالة Agency Cost.

٣- وجود أفراد في الإدارة العليا متعددو الأدوار ويفترض هذا العنصر أن جمع أحد أفراد الإدارة العليا بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي Chief Executive Officer CEO يعتبر وسيلة من وسائل التحكم والسيطرة الإدارية حيث أن مثل هذا المدير سوف يعمد إلى إخفاء وعدم الإفصاح عن أي معلومات غير سارة يراها ضارة بصالحه الشخصي وأن ذلك المدير الذي يلعب دوراً مزدوجاً يعتبر تهديداً لجودة عملية الرقابة والإفصاح (Forker 1992).

٤- نسبة العلاقات العائلية داخل مجلس الإدارة حيث يؤثر هذا العنصر على درجة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة وقد برز في هذا الخصوص اتجاهين أحدهما يرى أن تركيز الملكية يؤدي إلى وحدة المصالح بين المديرين وسوف تعتمد الإدارة على اتخاذ كل ما من شأنه أن يزيد من قيمة الشركة مما يؤدي إلى زيادة مقدار ومدى الإفصاح Jensen and Meckling 1979 ويرى أصحاب الاتجاه الآخر أنه في حالة وجود قدر كبير من تركيز الملكية فإن الصراع في المصالح لن يكون بين المديرين والمساهمين ولكن سيظل تناقض المصالح مقصوراً بين كبار المساهمين وصغارهم وبالتالي سيكون لدى الإدارة العليا المسيطرة الحافز للتصدي ضد مصالح صغار المساهمين وبالتالي فإن سلوكهم سوف يتجه إلى تعظيم مصالحهم والحد من الإفصاح الاختياري Shleifer and Vishny 1997 وعندما قامت الدراسة الأخيرة التي قام بها Ho, SS. M. and W. K. Shun

2001 ببحث أثر هذه العوامل مجتمعة وأثرها على الإفصاح فإنهما وجدا أن وجود لجنة المراجعة يرتبط بشكل إيجابي وقوي بمدى الإفصاح الاختياري، بينما وجد أن تركيز الإدارة يؤثر سلباً على مدى الإفصاح ويصل هذا التأثير إلى حده الأقصى حال زيادة نسبة العلاقات العائلية داخل مجلس الإدارة.

ومن خلاصة التحليل السابق يمكن القول بأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري علاوة على اعتبارات التكلفة والعائد. وهذه العوامل يتعلق بعضها بالشركة ككل مثل حجم الشركة وربحيتها ونوع الصناعة ومدى مشاركة الشركة في عمليات دولية وكذلك هناك عوامل أخرى ترتبط بهيكل الإدارة تؤثر هي الأخرى على قرار الإفصاح مثل وجود لجنة للمراجعة ونسبة تركيز الملكية أو الأدوار التي يقوم بها رئيس مجلس الإدارة وتؤثر هذه العوامل مجتمعة على محتوى الإفصاح الاختياري وإن ظل الجدل مستمراً حول اتجاه هذا التأثير.

٥- محتوى الإفصاح الاختياري:

٥-١ أثر الإدارة على الإفصاح الاختياري

يشير محتوى الإفصاح الاختياري إلى ماهية المعلومات التي يجب على الإدارة الإفصاح عنها اختياريًا علاوة على متطلبات الإفصاح الإجمالي وهذا أمر يرجع إلى قرار الإدارة بخصوص الإفصاح وإن كان الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرحا مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والتي تشمل المعلومات البيئية والاجتماعية وكذلك البيانات غير المالية بالإضافة إلى عدد من البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وتتنوع تلك البيانات ما بين بيانات تاريخية وبيانات تنبؤية تتعلق بالمستقبل أو بيانات تساعد على التنبؤ. ويوضح د. زكريا محمد الصادق إسماعيل، (١٩٨٩، ص ٦٢) أهمية أن يشمل الإفصاح المعلومات غير المحاسبية جنباً على جنب مع المعلومات المحاسبية بقوله "إن المعلومات

المحاسبية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق رأس المال الكفاء ولذا فإن هناك احتمال أن يكون جزء من آثار المعلومات المحاسبية على أسعار ومعاملات الأوراق المالية في سوق رأس المال الكفاء ناتج من المعلومات الأخرى وليس من المعلومات المحاسبية .

ويؤكد الباحث أن الفكر المحاسبي لازال يفتقر إلى إطار شامل جامع للإفصاح الاختياري يحدد ما يمكن لكل شركة أن تقوم بالإفصاح عنه من معلومات في إطار الإفصاح الاختياري ونرى أن مثل هذا الإطار يبدو صعب المنال وذلك لتعدد مستخدمي معلومات القوائم المالية من ناحية واختلاف إدراك الإدارة لمزايا وعيوب الإفصاح الاختياري من ناحية أخرى، كما تجدر الإشارة إلى أن تحديد إطار شامل للإفصاح الاختياري سيحوطه إلى إفصاح إجباري حيث يظل الإفصاح الاختياري خاضعاً لإدراك الإدارة وتقييمها لتكلفة الإفصاح الإضافي والعائد المتوقع منه. ويضيف الباحث أن الإفصاح الاختياري في حاجة إلى قواعد أخلاقية تحكم سلوك الإدارة عند اتخاذها قرار بالإفصاح الاختياري وأهمها الصدق والعدالة والحياد وعدم خداع مستخدم القوائم المالية. وقد اتضحت أهمية تلك القواعد من خلال دراسة قامت بها Catherine M. S. Beverly R. W. (2000) حول الإفصاح الاختياري عن رقم ربح السنة السابقة باعتباره قرار إفصاح استراتيجي لأن الإفصاح أو عدم الإفصاح عنه يعكس محاولة من الإدارة للتأثير على إدراك مستخدمي القوائم المالية عند قيامهم بمقارنة ربح السنة الحالية مع ربح السنة السابقة وكذلك للتنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية. وتساءلت الدراسة عما إذا كانت الإدارة سوف تفصح عن رقم ربح السنة السابقة معدلاً بنتائج العمليات غير العادية أم لا وقد اتضح من هذه الدراسة ما يلي:

١- أن الإدارة تعتمد إلى تعديل صافي ربح السنة السابقة بحذف أرباح العمليات غير العادية لتقليل ربح السنة السابقة حتى يبدو مؤشر النمو في الأرباح بشكل جيد عند مقارنته بربح السنة الحالية.

٢- في الشركات التي تحقق خسائر عن العمليات غير العادية في السنة السابقة تبدو الإدارة أقل حرصاً في إجراء هذا التعديل.

٣- المستثمرون يستخدمون أساس المقارنة الذي تفصح عنه الإدارة اختيارياً لتقييم أرباح السنة الحالية والنمو فيها حتى ولو لم تقم الإدارة بتعديله بخصم نتائج العمليات غير العادية.

والنتيجة الأخيرة تشير الكثير من المخاطر حول إمكانية خداع الإدارة للمستثمرين وخاصة في ظل افتراض أن الإدارة تفترض أحياناً عدم الرشد Irrationality في مستخدمي القوائم المالية وأنهم لا يقومون بتعديل رقم ربح للسنة السابقة ما لم تذكرهم الإدارة بذلك وهذا يعني أن الإدارة في ظل هذا الافتراض يمكنها خداع مستخدمي القوائم وكان هناك من لا يوافق على الافتراض السابق مثل Darrough and Stoughton 1990 اللذان يفترضا أن كلاً من القائم بالإفصاح Discloser ومستخدم المعلومات User يتصف بالرشد Rationality بمعنى أن كلاً منهم يقوم بمراجعة معتقداته وإدراكه عندما تقدم له معلومات جيدة . ويرى الباحث أنه في الواقع العملي يمكن تصور حدوث كلا الفرضين باختلاف نوع مستخدم القوائم المالية فهناك المستخدم الواعي والمتخصص الذي سيقوم بمراجعة القوائم المالية وإجراء التعديل اللازم وهناك المستخدم الساذج الغير متخصص الذي سيأخذ الأرقام المفصح عنها كما هي دون تعديل. ولهذا فإن الباحث يرى ضرورة أن تخضع معلومات الإفصاح الاختياري للمراجعة من طرف ثالث مثل مراجع الحسابات وكذلك يجب أن يكون هناك إطار أخلاقي يحكم عملية الإفصاح الاختياري وتحديد محتواه .

٥-٢ الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية

تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية الإفصاح عن المعلومات البيئية بشكل اختياري. وجاءت حتمية هذا الإفصاح نتيجة لعدة عوامل أهمها إدراك الشركات للمسئولية البيئية للشركة وضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي، كما أن الإفصاح عن المعلومات البيئية يأتي أيضاً استجابة لقوانين حماية البيئة التي تصدرها

غالبية الدول وكذلك الهيئات والوكالات الحكومية المهتمة بأمور البيئة وتزايد الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات البيئية أيضاً كاستجابة لمتطلبات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشركة وقد أوضح كلاً من Denis C. and M. Magnan 1999 أن إدارة الشركة عليها مسئولية إدارة ورقابة صورتها العامة في المجتمع حول أدائها البيئي. الذي يعرف بأنه توافق أو عدم توافق الشركة مع معايير حماية البيئة وينعكس الأداء البيئي أيضاً في عدم وجود عقوبات موقعة على الشركة أو أي مخالقات قانونية مترتبة على مخالفتها لمعايير وقوانين حماية البيئة. بالإضافة إلى وفاء الشركة بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات البيئية (Denis C. and M. Magnan 1999) ولكن Lober 1996 يرى أن مفهوم الأداء البيئي أشمل من ذلك ويرى أن مفهوم الأداء البيئي للتنظيمات إنما يقوم على أربعة محاور رئيسية هي:

- ١- كيفية تحقيق التنظيم لأهدافه بشكل جيد.
- ٢- كيفية استغلال التنظيم للموارد المتاحة لديه لتحقيق مزايا تنافسية.
- ٣- كيفية تدفق المعلومات والاتصالات مع العاملين.
- ٤- درجة وفاء التنظيم لمتطلبات الأطراف ذوي المصلحة في الشركة من غير المساهمين.

وقد ظهر في الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة اتجاه آخر للمحاسبة والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة مستقلاً عن اتجاه المحاسبة والإفصاح عن الأداء البيئي وإن كان الأداء الاجتماعي يشمل في مكوناته الأداء البيئي مما يعني أن الاتجاه الاجتماعي أكثر شمولاً من الاتجاه البيئي ويعرف Wood 1991 الأداء الاجتماعي بأنه يشمل إدراك الشركة لما يلي:

- ١- مدى اعتبار مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركة كحافز للأحداث والأنشطة التي تقوم بها الشركة.
- ٢- مدى قيام الشركة بالعمليات والأنشطة التي تعبر عن وفائها لمسئوليتها الاجتماعية.

٣- مدى توافر سياسات وبرامج تصمم خصيصاً لإدارة العلاقات الاجتماعية للشركة.

٤- الآثار الاجتماعية لأنشطة الشركة وبرامجها وسياساتها معبراً عنه في شكل تكاليف وعوائد اجتماعية.

ويضيف الباحث أن الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية يعتبر أحد القرارات التي تتخذها إدارة الشركة والمتعلقة بالإفصاح الاختياري وهو قرار اقتصادي تقوم الإدارة عند اتخاذه بتقدير مختلف التكاليف والفوائد التي تنتج عنه وقد طرح الفكر المحاسبي ثلاثة عناصر أساسية كمحددات للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي هي:

٥-٢-١ تكاليف المعلومات Information Costs

إن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي يؤدي إلى تخفيض مقدار عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين ومنتخذي القرارات في سوق رأس المال من ناحية والمديرون من ناحية أخرى مما يدفع المستثمرون إلى الاعتماد على المعلومات التي تقدمها لهم الشركة ويوفرون أي تكاليف كانوا سيتحملونها للحصول على تلك المعلومات من مصادر أخرى وبالتالي يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة رأس المال ويقلل من حاجة المستثمرين إلى محاولة الحصول على المعلومات عن مخاطر الأعمال للشركة حيث أن الإفصاح الاختياري للمعلومات البيئية والاجتماعية سوف يوجه إدراك المستثمرين بشكل صحيح إلى مثل هذه المخاطر وبالتالي يحقق وقرأ في تكاليف المعلومات بالنسبة للمستثمرين ولهذا فإن الشركة تفصح بشكل اختياري عن هذه المعلومات إذا كانت تكاليف إعداد هذه المعلومات والإفصاح عنها أقل من التكاليف التي قد يتحملها المستثمرون في الحصول عليها من مصادر أخرى Lang and Lundholm (1993) والمؤكد أن الشركة ستعوض هذه التكاليف التي سوف تتحملها بالمزايا التي تحققها من الإفصاح والمتمثلة في تخفيض تكلفة رأس المال وضمان تدفق

رأس المال المطلوب لها من سوق رأس المال والنتائج من زيادة الطلب على أسهمها.

٥-٢-٢ الأحوال المالية للشركة Financial Conditions

وطبقاً لهذا العنصر فإن سلوك الإدارة باتخاذ قرار بالإفصاح أو عدم الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي ستوقف بشكل كبير على الموقف المالي للشركة. فإذا كانت الشركة في موقف مالي سيئ فإن الإفصاح عن التزاماتها البيئية والاجتماعية سيضرها كثيراً وخاصة عند تعاملها مع المقرضين أو الدائنين والموردين حيث سيقدرون أن هذه الالتزامات سوف يكون لها أثرها السلبي على تدفقاتها النقدية الداخلة في المستقبل بالإضافة إلى أعباء الاقتراض لتمويل هذه الالتزامات البيئية والاجتماعية مما يجعلهم يعيدون النظر في شروط التعامل مع الشركة وقد يمتد أثر ذلك إلى المنافسين وجماعات الضغط الأخرى الذين قد يتخذون مواقف بناء على هذا الإفصاح تتصف برود فعل تحقق مصالحهم بناء على تلك المعلومات كأن يحلون محلها في علاقاتها مع العملاء أو المقرضين أو الدائنين.

وعلى العكس من ذلك فإن الشركة التي تتميز بمركز مالي قوي فإنه سيكون بإمكانها الإفصاح عن كافة التزاماتها البيئية والاجتماعية وسيتمكنها مركزها المالي القوي من تجنب ومقاومة ضغوط الأطراف الأخرى بل سيتمكنها أيضاً من استيعاب ومقاومة أي سلوك مضاد من جانب المنافسين ، لهذا فإن مثل هذه الشركات ذات المركز المالي القوي ستتجه إدارتها إلى اتخاذ قرار بالإفصاح عن التزاماتها البيئية والاجتماعية طالما أن مثل هذا القرار سوف لا يؤثر على قدرتها على مواجهة الآثار السلبية للإفصاح وفي نفس الوقت فإنه يزيد من مصداقيتها أمام المستثمرين Huges 1986.

٣-٢-٥ الأداء البيئي والاجتماعي للشركة

Social and Environmental Performance

عند اتخاذ الشركة لقرارها بالإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية فإن ذلك يتوقف أيضاً على إدراك الإدارة لجودة الأداء البيئي والاجتماعي. فالأداء البيئي أو الاجتماعي السيئ يعتبر من المعلومات السيئة التي ترغب الإدارة في عدم الإعلان عنها وخاصة إذا ما كان هيكل مجلس إدارة الشركة يساعد على ذلك من حيث تركيز الملكية ووجود علاقات عائلية ووجود سيطرة على مجلس الإدارة من جانب المديرين الذين يؤدون أدوار متعددة داخل الشركة. وفي ظروف أخرى فإن هيكل مجلس الإدارة الذي لا يتصف بتركيز الملكية داخله وعدم وجود مديرين لهم سيطرة على مقدرات الشركة ووجود لجنة المراجعة قد تشكل عوامل ضاغطة لضرورة الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي السيئ. ولكن في حالة الأداء الاجتماعي الجيد فإن إدارة الشركة أياً كان هيكلها سوف يكون لها حافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية والاجتماعية لتحسين صورتها أمام المستثمرين وأمام المجتمع وأمام جهات الإشراف الحكومية مما يمكن معه القول أن مستوى جودة الأداء البيئي والاجتماعي إنما يمكن النظر إليه باعتباره محدداً لمدى الإفصاح الاختياري وأن العلاقة بينها موجبة ويلخص الباحث أن الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي يمكن النظر إليه باعتباره قرار اقتصادي تتخذه الإدارة بناء على معيار تكلفة هذا القرار وسلبياته وكذلك فوائده وأثاره الإيجابية بالإضافة إلى المحددات والعوامل التي تؤثر على الإدارة عند اتخاذ مثل هذا القرار وهي تكاليف المعلومات والأحوال المالية للشركة وأخيراً إدراك المديرين بها لجودة الأداء البيئي والاجتماعي للشركة. ويتفق الباحث مع من يرون أن الاتجاه الأكثر شيوعاً وقبولاً في الممارسة المحاسبية حول الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية هو الذي يقضي بعدم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة ، بل يكتفي بعرض تلك المعلومات في صورة ملاحظات هامشية أو تقارير إضافية لتتكامل مع القوائم المالية الأساسية لتحقيق الآثار الإيجابية لمستخدمي المعلومات المحاسبية (د).

الأميرة إبراهيم عثمان ، ١٩٩٩ ، ص ٣٧) . وإن كان الباحث يرى أن مثل هذا الإفصاح يجب أن يبقى في دائرة الإفصاح الاختياري دون إجبار أو إلزام .

٥-٣ الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية

ترجع الإشارة إلى أهمية التقرير والإفصاح عن الرقابة الداخلية إلى سنة ١٩٧٨ حينما صدرت عن لجنة كوهين (1978) Cohen Commission توصية بضرورة أن تعد إدارة الشركة تقريراً يعتمد بشكل منفصل من مراجع الحسابات - عن أحوال الرقابة الداخلية - وتكررت التوصية بذلك مرة أخرى في ١٩٨٧ في تقرير لجنة أخرى هي Treadway Commission 1987 وتبعه توصية ثالثة من لجنة أخرى ضمت مجموعة من الهيئات الراعية The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO) 1992 . وقد رأت هذه التوصيات الثلاثة أن يكون التقرير عن الرقابة الداخلية جزءاً من تقرير أكبر يشمل معلومات عن مسئولية الإدارة عن القوائم المالية وعما يرتبط بهذه القوائم وما يؤثر عليها مثل فعالية نظم الرقابة الداخلية . وقد تأسست هذه التوصيات على أساس أن الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية سوف يزيد من اهتمام الإدارة بهذه الفعالية كما أن ذلك يوفر معلومات إضافية هامة لمستخدمي المعلومات الذين يعتمدون على القوائم المالية المعتمدة من مراجع الحسابات . وفي نفس الاتجاه فإن هيئة سوق المال الأمريكية SEC قد سارت إلى أبعد من ذلك حيث أوصت في سنة ١٩٧٩ و سنة ١٩٨٨ بأن يكون هناك إفصاح عن الرقابة الداخلية وأن يكون ذلك إجبارياً ولكن قبولت هذه التوصيات بالرفض في حينها من جانب منتجي المعلومات المحاسبية حيث لم تتوافر على ساحة المهنة وقتئذ ما يوضح أن هناك طلباً على هذه المعلومات بالإضافة إلى اعتبارات التكلفة المتعلقة بهذا الإفصاح .

وفي تطور آخر فإن قانوناً صدر في أمريكا سنة ١٩٩١ هو The FDI Improvement Act of 1991 قد تطلب أن تقوم الإدارة بالبنوك الكبرى بإعداد تقرير معتمد من المراجع عن الرقابة الداخلية وكان لذلك أثره في إعادة طرح

الفكرة على ساحة المهنة ليس فقط بالنسبة للبنوك ولكن لكل الشركات . ومع نهاية القرن الماضي فقد بدا واضحاً أن هناك اتجاهاً مهنياً نحو قبول فكرة الإفصاح عن الرقابة الداخلية وإن ظل الجدل مستمراً حول ما إذا كان هذا الإفصاح يجب أن يكون إجبارياً أم اختياريّاً وهل يشمل الإفصاح فقط الإشارة إلى وجود نظم الرقابة الداخلية أم يشمل الإشارة أيضاً إلى فعالية تلك النظم بالإضافة إلى أثر مثل هذا الإفصاح على تكاليف عملية المراجعة وتكاليف نظم الرقابة الداخلية ذاتها .

ولم يقتصر الاهتمام بهذه الفكرة على مستوى الهيئات المهنية وإنما كانت لها ظلالتها على الفكر الأكاديمي والبحثي في المراجعة . وقد قامت Wallace 1982 بدراسة مبكرة استطلعت فيها رأي مجموعات متنوعة من مستخدمي المعلومات وجاءت النتائج تؤكد معارضة أغلبية المشتركين لمثل هذا التقرير للمراجعة من جانب مراجع الحسابات . وقد تأسست تلك المعارضة على الأسباب التالية :

١- أن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكلفة عملية المراجعة .
٢- أن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الرقابة الداخلية لمواجهة مخاطر المساءلة القانونية .

٣- قد يؤدي الإفصاح عن الرقابة الداخلية إلى افتراضات غير صحيحة من جانب مستخدمي القوائم المالية عن دقة نظم الرقابة في الأجل الطويل .

٤- قد تؤدي إلى اعتقاد غير صحيح بخلو القوائم المالية من الأخطاء .
وبالطبع فإن نتائج هذه الدراسة المبكرة تتفق تماماً مع ظروف المهنة السائدة في هذا الوقت .

وفي دراسة تالية فإن Raghunandan and Roma 1994 قد وجدا أن ٨٠% من الشركات موضوع الدراسة تقوم بإعداد تقرير عن وجود نظم للرقابة الداخلية ولكنها لا تقول شيئاً عن مدى فعالية تلك النظم وكذلك فإن هذه التقارير لا تعتمد من مراجع الحسابات . وقد توصلت دراسة McMullen et al (1996) إلى نتائج متشابهة تقريباً ولكن هذه الدراسة الأخيرة قد أضافت نتيجة هامة وهي

وجود علاقة ارتباط بين عدم التقرير وعدم الإفصاح عن الرقابة الداخلية من ناحية ووجود مشاكل في التقارير المالية من ناحية أخرى مما يعد مؤشراً عن أن الإفصاح عن الرقابة الداخلية يدفع الإدارة إلى تحسين عملية إعداد القوائم المالية.

ومع مطلع القرن الحالي فإن دراسة (Heather M. Hermanson 2000) قد أظهرت إدراك مستخدمي القوائم المالية لأهمية الإفصاح الاختياري عن الرقابة الداخلية وأن ذلك له آثاره الإيجابية على تحسين عملية الرقابة وأنه يوفر معلومات إضافية هامة لمتخذي القرارات ، كما أظهرت هذه الدراسة أيضاً أن مستخدمي المعلومات خارج الشركة أكثر حماساً لمثل هذا الإفصاح وخاصة المستثمرين الأفراد حيث أن هؤلاء المستثمرين الأفراد أقل قدرة من غيرهم من مستخدمي القوائم المالية (مثل المقرضين) في الحصول على معلومات مباشرة من الشركة .

ويمكن للباحث أن يستخلص أن معارضة مثل هذا الإفصاح يتبناها غالباً منتجو المعلومات لأسباب تتعلق بأثر مثل هذا الإفصاح عن تكاليف المراجعة وعلى تكاليف تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية .

٦ - الدراسة الميدانية

٦-١ هيكل الدراسة

تم إجراء الدراسة الميدانية باستخدام قائمة استقصاء وقد غطت الدراسة مجموعتان من مستخدمي القوائم المالية هما متخذي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ومتخذي قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية . والجدول التالي يوضح البيانات المتعلقة بخطة الدراسة .

العينة	الرمز	عدد الاستثمارات الموزعة	الردود	نسبة الرد
متخذي قرارات الاستثمار	S ₁	١٠٠	٣٣	٣٣%
متخذي قرارات الائتمان	S ₂	١٠٠	٢٩	٢٩%

٢-٦ فروض الدراسة

احتوت قائمة الاستقصاء على أربعة عشر سؤالاً يتعلق كل واحد منها بأحد فروض الدراسة الرئيسية وكل فرض رئيسي يتبعه فرض فرعي يتعلق بمدى الاتفاق أو الاختلاف بين العينتين .

وهذه الفروض هي :

الفرض الرئيسي رقم (١)

الإفصاح الاختياري سوف يوفر لمستخدمي القوائم المالية المزيد من المعلومات الهامة .

الفرض الفرعي رقم (١)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري في توفير المزيد من المعلومات الهامة .

الفرض الرئيسي رقم (٢)

أن الإفصاح الاختياري يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بكثير من التفاصيل غير الهامة .

الفرض الفرعي رقم (٢)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لهذا الأثر السلبي للإفصاح الاختياري .

الفرض الرئيسي رقم (٣)

الإفصاح الاختياري يجب أن يكون مؤيداً برأي مراقب الحسابات .

الفرض الفرعي رقم (٣)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لأهمية رأي مراقب الحسابات .

الفرض الرئيسي رقم (٤)

أن خضوع الإفصاح الاختياري للفحص من جانب مراقب الحسابات سوف يؤدي إلى زيادة تكاليف عملية المراجعة .

الفرض الفرعي رقم (٤)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم
لأثر رأي المراقب على زيادة تكلفة عملية المراجعة .

الفرض الرئيسي رقم (٥)

تزداد أهمية الإفصاح الاختياري في حالة الشركات كبيرة الحجم .

الفرض الفرعي رقم (٥)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في أهمية
الإفصاح الاختياري في الشركات كبيرة الحجم .

الفرض الرئيسي رقم (٦)

يفضل متخذو القوائم المالية الحصول على معلومات بشكل اختياري فقط في
حالة تحقيق الشركة لأرباح .

الفرض الفرعي رقم (٦)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في أهمية
الإفصاح الاختياري في حالة تحقيق الشركة لأرباح .

الفرض الرئيسي رقم (٧)

تزداد الحاجة للإفصاح الاختياري في حالة احتواء رأس المال المستثمر على
نسبة عالية من القروض .

الفرض الفرعي رقم (٧)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في الحاجة
للإفصاح الاختياري في حالة احتواء رأس المال المستثمر على نسبة عالية من
القروض .

الفرض الرئيسي رقم (٨)

تزداد أهمية الإفصاح الاختياري في حالة الشركات التي تقوم بنشاط دولي .

الفرض الفرعي رقم (٨)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري في حالة الشركات التي تقوم بنشاط دولي .

الفرض الرئيسي رقم (٩)

تزداد حاجة مستخدمي المعلومات للإفصاح الاختياري كلما زادت درجة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة .

الفرض الفرعي رقم (٩)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لزيادة الحاجة للإفصاح الاختياري كلما زادت درجة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة .

الفرض الرئيسي رقم (١٠)

يجب أن يشمل الإفصاح الاختياري على بيانات عن الأرباح من العمليات غير العادية .

الفرض الفرعي رقم (١٠)

لا يختلف متخذو قرارات الاستثمار عن متخذو قرارات الائتمان في تقديرهم لأهمية الإفصاح عن بيانات عن الأرباح من العمليات غير العادية .

الفرض الرئيسي رقم (١١)

يجب أن يشمل الإفصاح الاختياري على بيانات غير مالية .

الفرض الفرعي رقم (١١)

لا يختلف المستثمرون عن المقرضون في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري عن البيانات غير المالية .

الفرض الرئيسي رقم (١٢)

يجب أن يشمل الإفصاح الاختياري على بيانات تساعد على التنبؤ بالأحوال المالية .

الفرض الفرعي رقم (١٢)

لا يختلف المستثمرون عن المقرضون في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري عن البيانات غير المالية .

الفرض الرئيسي رقم (١٣)

يجب أن يشمل الإفصاح الاختياري على بيانات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة .

الفرض الفرعي رقم (١٣)

لا يختلف المستثمرون عن المقرضون في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري عن الأداء البيئي والاجتماعي .

الفرض الرئيسي رقم (١٤)

يجب أن يشمل الإفصاح الاختياري على بيانات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية .

الفرض الفرعي رقم (١٤)

لا يختلف المستثمرون عن المقرضون في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري عن بيانات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية .

٦-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة

يتضمن ملحق البحث النتائج الإحصائية للدراسة وقد استخدم الباحث الأدوات الإحصائية التالية لاختبار فروض الدراسة السابقة .

١- اختبار $Z_{s1} + s_2$ لاختبار الفروض الرئيسية حيث تحسب $Z_{s1} + s_2$ للعينة بالكامل والتي تشمل جميع المشتركين سواء متخذو قرارات الاستثمار أو قرارات الانتماء .

٢- اختبار Z_{s1} و Z_{s2} كل على حدة لاختبار الفروض الرئيسية للدراسة على كل عينة على حدة .

٣- اختبار T. Test لاختبار الفروض الفرعية للدراسة .

٤-٦ قاعدة اتخاذ قرارات قبول أو رفض الفروض

في إعداد إحصائيات الدراسة حدد الباحث مستوى ثقة ٩٩% في الحصول على نتائج التحليل الإحصائي ودرجات حرية = ٦٠ $(n_1 + n_2 - 2)$ ولهذا يتم اتخاذ قرار قبول أو رفض أي من الفروض السابقة كما يلي :

١- إذا كانت قيمة Z تقع بين $\pm ٢,٥٨$ يقبل الفرض وإذا كانت غير ذلك يرفض الفرض .

٢- إذا كانت T تقع بين $\pm ٢,٣٩٠$ يقبل فرض بأنه لا توجد اختلافات بين متخذي قرارات الاستثمار ومتخذي قرارات الانتماء في تقديراتهم . وإذا كانت غير ذلك يرفض الفرض حيث تستخدم تلك القاعدة للفروض الفرعية .

٥-٦ نتائج الدراسة وتقييم الفروض

٦-٥-١ أهمية الإفصاح الاختياري x_1

يتناول الإفصاح الاختياري السؤال الأول x_1 وتبدو نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال كما يلي :

.99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{s_1+s_2}$	Z_{s_1}	Z_{s_2}	T
Lower	Upper				
3.3488	4.2318	- 1.2625	+ 2.9336 (u = 4) - .680 (u = 4.5)	- 3.6155 (u = 4) - 5.555 (u = 4.5)	- 4.722

يتضح من هذه النتائج ما يلي :

١- اتفق كل مستخدمي القوائم المالية على أهمية الإفصاح الاختياري في توفير المزيد من المعلومات لمتخذي القرارات ولهذا يقبل الفرض الرئيسي رقم (١) الذي يقضي بأن الإفصاح الاختياري يوفر المزيد من المعلومات حيث $Z_{s_1+s_2}$ تقع في منطقة القبول وهي - ٢,٥٨ ، + ٢,٥٨ .

٢- تشير نتائج العينة الأولى وحدها إلى رفض هذا الفرض ولكن يقوم ذلك على أساس أن متوسط المجتمع الذي اتخذ أساساً لحساب Z_{S_1} هو ٤ أي أن الإفصاح الاختياري هام في مجتمع المستثمرين وهذا الرفض له معنى آخر وهو أن الإفصاح الاختياري ليس فقط هام بالنسبة للمستثمرين ولكنه هام جداً ولذلك فإنه عند إعادة حساب قيمة Z_{S_1} بفرض أن متوسط المجتمع ٤,٥ نجد أن قيمة Z ستكون -680. أي تقع في منطقة قبول الفرض .

٣- تؤكد نتائج العينة الثانية رفض الفرض وهذا يعني أن متخذو قرارات الائتمان لا يعتقدون بأهمية الإفصاح الاختياري لتوفير المزيد من المعلومات لمتخذي القرارات .

٤- هناك اختلاف في تقدير أهمية الإفصاح الاختياري بين المستثمرين في العينة الأولى ومتخذو قرارات الائتمان في العينة الثانية حيث بلغت - $T. 4.722$ وهي قيمة أكبر من حد القبول وهو $٢,٣٩٠$.

ويرى الباحث أن تفسير ذلك إنما يكمن في أن متخذي قرارات الاستثمار يعتمدون بشكل رئيسي على القوائم المالية وما تحتويه من الإفصاح ولهذا فإنهم يعطون أهمية قصوى للإفصاح الاختياري . أما متخذو قرارات الائتمان فإنهم يمكنهم الحصول على ما يحتاجون من معلومات إضافية بشكل مباشر من أي شركة ولهذا فإنهم أعطوا تقديراً أقل لأهمية الإفصاح الاختياري .

٦-٥-٢ الآثار السلبية للإفصاح الاختياري على متخذي القرارات X_2

تناول السؤال رقم (٢) أثر الإفصاح الاختياري على إغراق متخذو القرار بتفاصيل غير هامة وجاءت النتائج الإحصائية لهذا السؤال كما يلي :

.99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{S_1+S_2}$	Z_{S_1}	Z_{S_2}	T
Lower	Upper				
2.8217	3.6944	- 4.5183	- 17.1254	+ 3.6236 (u = 4) - .4058 (u = 4.5)	- 13.719

يتضح من هذه النتائج ما يلي :

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (٢) الذي يقوم على فكرة أن الإفصاح الاختياري سوف يؤدي إلى إغراق متخذي القرارات بتفاصيل غير هامة .

٢- لا يوافق المستثمرين في العينة الأولى على الفرض الرئيسي رقم (٢) .

٣- تشير نتائج العينة الثانية إلى رفض الفرض ذاته عندما تكون $u = 4$ ولكن بإعادة حساب z عندما يكون متوسط المجتمع 4.5 نجد أن الفرض يكون مقبولاً أي متخذو القرارات لا يوافقون فقط على قبول الفرض ولكنهم يوافقون بشدة على قبوله .

٤- مما يؤكد صحة النتائج السابقة أن قيمة T بلغت 13.719 - مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (٢) لوجود اختلافات جوهرية بين متخذي قرارات الاستثمار ومتخذي قرارات الائتمان حول هذا الأثر السلبي للإفصاح الاختياري على متخذي القرارات .

٦-٥-٣ - أهمية مراجعة بيانات الإفصاح الاختياري وأثر ذلك على تكاليف

عملية المراجعة x_3, x_4

وتناول ذلك السؤال رقم (٣) والسؤال رقم (٤) وجاءت النتائج الإحصائية

كما يلي :

X	.99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{s_1+s_2}$	Z_{s_1}	Z_{s_2}	T
	Lower	Upper				
X_3	4.5930	4.8909	13.2246 (u = 4) - 1.6075 (u = 4.8)	10.9127 (u = 4) - .9972 (u = 4.8)	7.841 (u = 4) 1.2620 (u = 4.8)	+ .869
X_4	2.0650	2.5479	18.6209	- 2.9653	20.3423	+ 5

ومن النتائج الإحصائية يمكن التوصل للنتائج التالية :

١- يقبل الفرض الرئيسي رقم (٣) من العينة الكلية ومن العينة الأولى والثانية أي أن جميع المستثمرين يوافقون بشدة على أهمية خضوع بيانات الإفصاح الاختياري للفحص والتقارير من جانب مراقب الحسابات . [بلغت قيمة Z أقل من ٢,٥٨ عندما قدرت $u = 4.8$ أي الموافقة بشدة على هذا الفرض . في حين جاءت النتائج بالرفض عندما قدرت $u = 4$ فقط أي مجرد الموافقة على الفرض .

٢- يقبل الفرض الفرعي رقم (٣) من حيث عدم وجود اختلاف بين المستثمرين والمقرضين حول الموافقة بشدة على ضرورة مراجعة بيانات الإفصاح الاختياري من جانب المراقب .

٣- أكدت نتائج العينة الكلية ونتائج العينة الأولى والثانية رفض الفرض الرئيسي رقم (٤) . أي إن جميع مستخدمي المعلومات لا يعطون أي أهمية لأثر الإفصاح الاختياري على تكاليف عملية المراجعة حيث بلغت قيمة Z_{s_1} ، Z_{s_2} ، $Z_{s_1+s_2}$ أكبر من حد القبول . النتائج وأكدت أيضاً رفض الفرض الفرعي رقم (٤) حيث وجد هناك اختلاف بين تقدير المستثمرين والمقرضين لأثر الإفصاح الاختياري على تكاليف عملية المراجعة ويرى الباحث أن هذا اختلاف في درجة عدم الاهتمام بهذا الأثر .

٤-٥-٦ محددات الإفصاح الاختياري من وجهة نظر مستخدمو القوائم المالية وتتناول هذه المحددات الأسئلة X_5 ، X_6 ، X_7 ، X_8 ، X_9 ، والتي تتناول كل من حجم الشركة وتحقيقها لأرباح وكذلك احتواء رأس المال المستثمر على نسبة عالية من القروض وقيام الشركة بنشاط دولي وأخيراً درجة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة ، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لهذه المحددات .

X	99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{S_1+S_2}$	Z_{S_1}	Z_{S_2}	T
	Lower	Upper				
X_5	3.4689	4.6149	- 2.5136	zero	- 3.1329	2.829
X_6	2.8523	3.4038	- 8.3669	- 6.1584	- 5.5727	.079
X_7	3.5594	4.0857	- 1.7980	- 6.8400	+ 4.4449	- 7.934
X_8	3.2931	3.9327	- 3.2178	+ .3729	- 7.1728	+ 4.529
X_9	3.3323	3.9902	- 2.7315	+ .9260	- 7.1728	4.9670

٦-٥-٤-١ أثر حجم الشركة (X_5)

تشير النتائج الإحصائية إلى ما يلي :

- ١- تقبل العينة الكلية الفرض رقم (٥) من حيث أنه تزداد أهمية الإفصاح الاختياري في حالة الشركات كبيرة الحجم . وكذلك تظهر نتائج العينة الأولى قبول هذا الفرض أيضاً من جانب متخذي قرارات الاستثمار ولكن نتائج العينة الثانية ترفض هذا الفرض مما يعني أن المقرضين لا يعطون أهمية لحجم الشركة وأثرها على الحاجة للإفصاح الاختياري .
- ٢- اتضح أيضاً رفض الفرض الفرعي رقم (٥) مما يعني وجود اختلاف بين المستثمرين والمقرضين في تقديرهم لأهمية حجم الشركة وأثره على الإفصاح الاختياري .

٦-٥-٤-٢ أثر تحقيق الشركة لأرباح (X_6)

تشير النتائج الإحصائية إلى ما يلي :

- ١- توضح نتائج العينة الكلية والعينة الأولى والثانية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (٦) والذي يقوم على أن الإفصاح الاختياري يكون مطلوباً فقط في حالة تحقيق الشركة لأرباح ، مما يعني أن حاجة مستخدمي المعلومات للإفصاح الاختياري تتأكد في حالي الأرباح والخسائر بل أن المنطق يؤكد الحاجة إلى مزيد من المعلومات في حالة تحقيق الشركة لخسائر .

٢- صحة الفرض الفرعي رقم (٦) من حيث عدم وجود اختلافات بين المستثمرين والمقرضين في تقديرهم لأهمية الإفصاح الاختياري ليس فقط في حالة تحقيق الشركة لأرباح ولكن في حالة تحقيقها لخسائر أيضاً.

٦-٥-٤-٣ أثر القروض (X_7) .

تشير النتائج الإحصائية لأثر احتواء هيكل رأس المال المستثمر على نسبة عالية من القروض على حاجة مستخدمي المعلومات للإفصاح الاختياري إلى ما يلي :

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى أن مستخدمي القوائم المالية يعلقون أهمية كبيرة على الإفصاح الاختياري في حالة احتواء رأس المال المستثمر على نسبة عالية من القروض حيث أن الفرض الرئيسي رقم (٧) يعتبر مقبولاً حيث $Z_{S_1+S_2}$ أقل من ٢,٥٨ .

٢- تشير نتائج العينة الأولى إلى رفض الفرض السابق حيث Z_{S_1} أكبر من ٢,٥٨ . لأن المستثمرين عند اتخاذهم قرار الاستثمار ينظرون لاعتبارات الربحية في المقام الأول حتى لو كان رأس المال المستثمر يحتوي على نسبة عالية من القروض.

٣- تشير نتائج العينة الثانية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (٧) ولكن يوضح الباحث أن هذا الرفض ليس منطقياً لأن متوسط تقديرات العينة الثانية لهذا الفرض ٤,٤١٣٨ مما يعني أن المقرضين لا يعتبرون هذا الأمر هام فقط ولكن شديد الأهمية . ومما يؤكد ذلك أنه عند إعادة حساب قيمة z لهذه العينة في هذا السؤال على أساس أن متوسط المجتمع ٤,٥ (يقترّب من ٥) فإن قيمة $z = 0.663$ وهي أقل من ٢,٥٨ أي أن متخذو قرارات الانتماء يوافقون بشدة ولا يوافقون فقط على أهمية الإفصاح الاختياري في حالة احتواء رأس المال المستثمر للشركة على نسبة عالية من القروض .

٤- تؤكد قيمة T لهذا السؤال وهي ٧,٩٣٤ رفض الفرض الفرعي رقم (٧) مما يعني أن هناك اختلاف في تقدير أهمية هذا العنصر بين المستثمرين والمقرضين .

٦-٥-٤-٤ أثر قيام الشركة بنشاط دولي x_8

ويدور هذا السؤال حول أهمية الإفصاح الاختياري في حالة قيام الشركة بنشاط دولي وتظهر النتائج الإحصائية ما يلي :

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (٨) من حيث أن قيام الشركة بنشاط دولي يؤكد حاجة مستخدمي القوائم المالية للإفصاح الاختياري .

٢- تشير نتائج العينة الأولى أن المستثمرين أكثر إدراكاً لأهمية هذا العنصر حيث تشير نتائج هذه العينة وحدها إلى قبول الفرض الرئيسي رقم (٨) . وذلك يرجع لإدراك المستثمرين لأثر قيام الشركة بنشاط دولي على الربحية .

٣- تشير نتائج العينة الثانية وحدها إلى رفض هذا الفرض مما يعني أن المقرضين لا يعطون أهمية لقيام الشركة بنشاط دولي كمحدد للإفصاح الاختياري .

٤- تؤكد النتائج السابقة أن قيمة T لهذا السؤال أكبر من حد القبول مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (٨) هذا يعني وجود اختلافات في تقدير أثر قيام الشركة بنشاط دولي على حاجة المستثمرين للإفصاح الإضافي ولكن يكرر الباحث أن نتائج عينة المستثمرين وحدها تؤدي إلى قبول هذا الفرض مما يؤكد أن المستخدمين أكثر تقديراً لأهمية هذا العنصر على قرارات الاستثمار .

٦-٥-٤-٥ أثر تركيز الملكية في مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري X_9

تشير النتائج الإحصائية لهذا العنصر إلى ما يلي :

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (٩) مما يعني أن متخذو القرارات ككل لا يعطون أهمية لتركز الملكية داخل مجلس الإدارة كمحدد للطلب على معلومات الإفصاح الاختياري .

٢- تشير نتائج العينة الأولى وحدها إلى قبول هذا الفرض مما يعني أن المستثمرين يعطون أهمية كبيرة لتركز الملكية داخل مجلس إدارة الشركة كمحدد للإفصاح الاختياري .

٣- تشير نتائج العينة الثانية وحدها إلى رفض هذا الفرض مما يعني أن المقرضين لا يهتمون بتركز الملكية داخل مجلس الإدارة باعتباره محدداً للطلب على الإفصاح الاختياري ويفسر الباحث ذلك بأن المقرضين يحصلون على ما يحتاجونه من معلومات بشكل مباشر من الشركة بل أن تركيز الملكية يكون مساعداً للمقرضين للحصول على ما يشاءون من معلومات من المديرين الرئيسيين دون حاجة لإفصاح إضافي بالقوائم المالية

٤- تؤكد قيمة T رفض الفرض الفرعي رقم (٩) حيث جاءت أكبر من حد القبول مما يعني أن هناك اختلاف بين المقرضين والمستثمرين في تقدير أهمية تركيز الملكية كعنصر محدد للطلب على الإفصاح الاختياري .

٦-٥-٥ محتويات الإفصاح الاختياري

تأولت محتويات الإفصاح الاختياري أسئلة القائمة من X_{10} حتى X_{14}

والجدول التالي يبين النتائج الإحصائية لهذه الأسئلة :

X	.99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{S_1+S_2}$	Z_{S_1}	Z_{S_2}	T
	Lower	Upper				
X_{10}	3.8191	4.3422	+ 0.8191	+ .9260	Zero	+ .765
X_{11}	3.3259	4.0934	- 2.012	- 3.2358	+ 1.1539	- 3.292
X_{12}	3.6751	4.2862	+ 1.0427	+ 1.0008	+ .3725	.556
X_{13}	2.3923	3.2529	- 10.5762	- 5.7043	- 5.0301	.525
X_{14}	3.3610	3.9938	- 2.7110	- 5.2393	+ .8226	4.450

٦-٥-٥-١ الأرباح من العمليات غير العادية x_{10}

تشير النتائج إلى ما يلي :

تشير نتائج العينة الكلية إلى قبول الفرض الرئيسي رقم (١٠) وكذلك العينة الأولى والثانية وحدهما حيث أن قيمة z في الحالات الثلاثة تقع داخل منطقة قبول الفرض . وأكدت قيمة T أيضاً إلى قبول الفرض الفرعي رقم (١٠) حيث لا توجد اختلافات بين المستثمرين والمقرضين في تقديرهم لأهمية الإفصاح عن الأرباح من العمليات غير العادية وذلك لإجراء تقييم سليم لربحية الشركة اعتماداً على الأرباح العادية .

٦-٥-٥-٢ البيانات غير المالية x_{11}

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- ١- تشير نتائج العينة الكلية إلى قبول الفرض الرئيسي رقم (١١) بينما تشير نتائج العينة الأولى وحدها إلى رفض هذا الفرض ، أما نتائج العينة الثانية وحدها تشير إلى قبول هذا الفرض . وهذا يعني أن المستثمرين لا يضعون أي أهمية للإفصاح عن البيانات غير المالية بينما يرى المقرضون أهمية الإفصاح عن البيانات غير المالية لأغراض اتخاذ قرارات الائتمان .
- ٢- تشير قيمة T إلى رفض الفرض الفرعي رقم (١١) وهذا يعني وجود اختلافات بين المستثمرين والمقرضين في تقديرهم لأهمية البيانات غير المالية .

٦-٥-٥-٣ البيانات التي تساعد على التنبؤ بالأحوال المالية x_{12}

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- ١- تشير نتائج العينة الكلية إلى قبول الفرض الرئيسي رقم (١٢) مما يعني أهمية احتواء الإفصاح الاختياري على البيانات التي تساعد على التنبؤ بالأحوال المالية للشركة وكذلك نتائج العينة الأولى ونتائج العينة الثانية حيث قيمة z في الحالات الثلاثة داخل منطقة قبول الفرض وهي ± 2.58 .

٢- يؤكد اختبار T قبول الفرض الفرعي رقم (١٢) وأنه لا يوجد اختلاف بين المستثمرين والمقرضين في أهمية الإفصاح بشكل اختياري عن البيانات التي تساعد في التنبؤ بالأحوال المالية للشركة حيث أن كلاهما يهتم بتقدير التدفقات النقدية للشركة في المستقبل .

٦-٥-٥-٤ المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة x_{13}

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (١٣) وهذا يعني أن المستثمرين والمقرضين لا يدركون أهمية الإفصاح الاختياري عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة ويفسر ذلك بحساسية كل منهما تجاه الأداء البيئي والاجتماعي لما له من أثر على ربحية الشركة بسبب التكاليف البيئية والاجتماعية .

٢- تشير قيمة T إلى قبول الفرض الفرعي رقم (١٣) والذي يعني اتفاق كل من المستثمرين والمقرضين حول عدم إعطاء أهمية للإفصاح عن معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة والذي يفسره الباحث بأنه قد يرجع إلى عدم وعي مستخدمي المعلومات في مصر لأهمية الأداء البيئي والاجتماعي للشركة وأثره على نمو الشركة واستمرارها في الأجل الطويل .

٦-٥-٥-٥ المعلومات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية x_{14}

١- تشير نتائج العينة الكلية إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (١٤) والذي يعني أن مستخدمي المعلومات لا يرون أهمية للإفصاح في القوائم المالية عن فعالية نظم الرقابة الداخلية .

٢- تشير نتائج العينة الأولى وحدها إلى رفض الفرض الرئيسي رقم (١٤) ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع إلى إدراك المستثمرين بأن هذا الإفصاح قد يؤثر بالسلب على توقيت نشر القوائم المالية نظراً لضرورة أن يكون هذا الإفصاح مؤيداً بتقرير للمراجع كما أن اعتبارات التكلفة هي الأخرى قد يكون لها دورها في هذا الرفض حيث أن مثل هذا الإفصاح

سيؤثر بالزيادة على تكاليف تصميم وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية وكذلك تكاليف عملية المراجعة .

٣- تشير نتائج العينة الثانية وحدها إلى قبول الفرض الرئيسي رقم (١٤) والذي يعني إدراك المقرضين لأهمية الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية لما يوفره هذا الإفصاح - خاصة إذا كان مؤيداً برأي لمراقب الحسابات - من تأكيد حول فعالية ما تتخذه الإدارة من إجراءات لحماية الأصول وضمان دقة البيانات المستمدة من نظم المعلومات المحاسبية وغيرها . وبالتالي ضمان دقة ما يحصل عليه المقرضون من معلومات بشكل مباشر أو من القوائم المالية المنشورة .

٤- تشير قيمة T إلى تأكيد النتيجتين السابقتين - حيث رفض الفرض الفرعي رقم (١٤) مما يعني اختلاف كل من المستثمرين والمقرضين في تقديرهم لأهمية الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية .

٧- نتائج وتوصيات البحث

٧-١ نتائج البحث

- تمكن الباحث من التوصل إلى النتائج التالية من خلال البحث :
١. الإفصاح الاختياري يهدف إلى توفير المزيد من المعلومات التي تخدم أغراض المستخدم الفرد والمجتمع .
 ٢. الإفصاح الاختياري هو قرار تتخذه إدارة أي شركة بناء على تقييمها للتكلفة والعائد من الإفصاح .
 ٣. للإفصاح الاختياري آثاره الاقتصادية على الشركة وعلى المستثمرين ومستخدمي المعلومات بخلاف الملاك وكذلك له آثاره الاقتصادية على المستوى القومي .
 ٤. تتمثل الآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري بشكل رئيسي في آثاره على تكلفة رأس المال وعلى المنافسة والسيولة وكذلك على أخطار المعلومات

وتنعكس جميعها على عملية التخصيص الفعال للموارد على المستوى القومي .

٥. هناك عوامل تؤثر على قرار الإفصاح الاختياري بخلاف التكلفة والعائد مثل حجم الشركة ونوع الصناعة والربحية والرفع المالي وكذلك هناك عوامل تتعلق بهيكل الإدارة داخل الشركة وكافة هذه العوامل محل بحث وجدل في الفكر المحاسبي .

٦. ليس هناك إطار عام وشامل لمحتوى الإفصاح الاختياري ويرى الباحث أنه لا جدوى من البحث عن مثل هذا الإطار حيث سيظل الإفصاح الاختياري دائماً مسألة موقفية يتخذ القرار فيها بناء على تقييم تكاليف الإفصاح والآثار السلبية مقارنة بفوائد الإفصاح وآثاره الإيجابية .

٧. رأى الباحث أنه من الضروري أن يتم بحث الأمور المتعلقة بالإفصاح الاختياري من وجهة نظر مستخدمي المعلومات ولهذا فإن الدراسة الميدانية حاول فيها البحث استطلاع جانب الطلب على الإفصاح الاختياري متمثلاً في عينة من متخذي قرارات الائتمان والاستثمار .

٨. أظهرت الدراسة الميدانية النتائج التالية :

١-٨ أهمية الإفصاح الاختياري في توفير المزيد من المعلومات ولكن لوحظ أن المستثمرين أكثر إدراكاً لهذه الأهمية من المقرضين لأن متخذي قرارات الائتمان يمكنهم الحصول وبشكل رسمي على أي معلومات إضافية من مصادر بخلاف القوائم المالية بعكس المستثمرين الذين يعتمدون بشكل رئيسي على القوائم المالية .

٢-٨ ترتيباً على النتيجة السابقة فإن مستخدمو المعلومات بصفة عامة لا يوافقون على الآثار السلبية للإفصاح الاختياري في إغراق المستخدم بالتفاصيل غير الهامة .

٣-٨ يتفق جميع مستخدمي المعلومات على أهمية مراجعة بيانات الإفصاح الاختياري ويتفقون أيضاً على عدم إعطاء أهمية لأثر الإفصاح الاختياري على تكاليف عملية المراجعة .

٤-٨ أكد المستثمرين على أهمية حجم الشركة كمحدد للإفصاح الاختياري بينما رأى المقرضون عكس ذلك أي أن الإفصاح الاختياري يكون مطلوباً سواء للشركات كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم .

٥-٨ اتفق مستخدمو المعلومات سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين على أهمية الإفصاح الاختياري سواء كانت نتيجة الأعمال ربح أم خسارة حيث يظهر المنطق أن الإفصاح الاختياري يكون مطلوباً لمتخذي القرارات في حالة الخسائر بصورة أكثر إلحاحاً .

٦-٨ أكد متخذو قرارات الائتمان وحدهم أهمية احتواء هيكل رأسمال الشركة على نسبة عالية من القروض وأثره على الإفصاح الاختياري بينما لم يشاركونهم المستثمرين نفس هذه الأهمية .

٧-٨ يرى المستثمرون أهمية الإفصاح الاختياري في حالة قيام الشركة بنشاط دولي بينما لم يقدر المقرضون نفس الأهمية لهذا العنصر .

٨-٨ يرى المستثمرون أن أهمية الإفصاح الاختياري تزيد في حالة تركيز الملكية داخل مجلس إدارة الشركة ، أما المقرضون فلم يقدروا أهمية هذا العنصر حيث أن تركيز الملكية يساعدهم في الحصول على ما يحتاجونه من معلومات بشكل مباشر من المديرين الرئيسيين والمسيطرين .

٩-٨ اتفق المستثمرون والمقرضون في أهمية الإفصاح عن الأرباح من العمليات غير العادية وكذلك الإفصاح عن البيانات التي تساعد على التنبؤ بالأحوال المالية واتفقوا أيضاً على عدم أهمية الإفصاح عن معلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركة .

١٠-٨ رأى المقرضون أهمية احتواء الإفصاح الاختياري على بيانات غير مالية وكذلك على معلومات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية بينما رأى

المستثمرين عدم أهمية هذين العنصرين ويرجع ذلك إما لعدم وعي المستثمرين الكافي بهذه المحتويات أو لإدراكهم لآثارها على التكلفة والربحية حيث أن الإفصاح على فعالية نظم الرقابة الداخلية سيؤدي إلى زيادة تكاليف هذه النظم وتكاليف مراجعتها .

٧-٢ توصيات البحث

يوصي الباحث بأن تعطي المهنة وخاصة هيئات وضع المعايير أهمية لتشجيع الشركات على الإفصاح الاختياري بالمعلومات لخدمة مختلف متخذي القرارات . ويرى الباحث أيضاً أهمية الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي للشركات وكذلك الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية لجميع الشركات وخاصة البنوك .

٧-٣ فروض البحث المستقبلية

١. الاستمرار في إعطاء جانب الطلب على المعلومات أهمية في تناول قضايا الإفصاح وأن يشمل ذلك مختلف متخذي القرارات وأصحاب المصالح في الشركة .
٢. تناول مستجدات الإفصاح الاختياري وخاصة الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي والاجتماعي والمعلومات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية في بحوث منفردة تجمع بين عناصر عرض المعلومات والطلب عليها .

مراجع البحث References

أولاً : المراجع العربية

١. د. الأميرة إبراهيم عثمان (١٩٩٩) الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية سبتمبر .
٢. د. زكريا محمد الصادق إسماعيل (١٩٨٩) تطور بحوث المحاسبة المالية في علاقتها بمناهج البحث العلمي . مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا - العدد الأول.
٣. د. كمال الدين مصطفى الدهراوي (١٩٨٧) نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الاختياري - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية العدد الأول.
٤. ----- (١٩٩٤) دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال . مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية سبتمبر .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- American Accounting Association (A.A.A.) 1977, A Statement of Accounting Theory and Theory Acceptance. P2
- Baginski. S. and J. Hassell 1990 The -Market Interpretation of management Earnings Forecasts as a Predictor of Subsequent Financial Analyst Forecast Revision. The Accounting-Review 65 (January) 175-190.
- Catherine M. Schrand and Beverly R. Walther (2000) Strategic Benchmarks in Earnings Announcements: The selective Disclosure of Prior-period Earnings Components. The Accounting Review April. 151- 177.
- Choi, F.D.S. and R. M. Levich 1998. The capital market Effect of International Accounting Diversity. Home wood, 11: Dow Jones Irwin.
- Chow, Chee W. and A Wong. B 1987. Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporations; The Accounting review, July, 533-41.

- Collier, P. (1993) Factors Affecting the formation of Audit Committees in Major UK Listed Companies. *Accounting and Business Research* 23 (91). 421-430.
- Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission (COSO), 1992, *Internal Control-Integrated Framework*. New York, NY; AICPA.
- Cooke, Terry E. 1991 An Assessment of Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Japanese Corporations. *International Journal of Accounting*, 26 (3) 174- 129.
- Commission on Auditors' Responsibilities (The Cohen Commission). 1978. *The Commission on Auditors' Responsibilities: Report, Conclusions, and Recommendations*. New York, NY: AICPA.
- Denis Cormier and Michel Magnan 1999. Corporate Environmental Disclosure Strategies: Determinants, Costs and Benefits: *Journal of Accounting Auditing & Finance*.15.(2) 178-190.
- Dhaliwel, D.S. 1978. The Impact of Disclosure Regulations on the Cost of Capital: Economic consequences of Financial Accounting standards: *Selected papers: Stamford, CT:FASB: 73-100*.
- Forker. J. J. 1992. Corporate Governance and Disclosure quality. *Accounting and Business research*. 22 (86) 111- 124.
- Foster, George 1986. *Financial Statement Analysis: Englewood Cliffs N. J prentice Hall*.
- Ho, Simon S. M. and Wong Kar Shun-(2001) A Study of the Relationship Between Corporate Governance Structures and the Extent of Voluntary Disclosure. *Journal of International Accounting, Auditing & Taxation*. Vol 10.2. p 139-157.
- Hughes, P. 1986. Signalling by Direct Disclosure Under Asymmetric Information *Journal of Accounting and Economics*.7. January 119-142.
- Heather M. Hermanson 2000 " An Analysis of the Demand For Reporting on Internal Control, *Accounting Horizons* 5 Sept. 325-341.
- Jensen M. C. and W. H Meckling 1976. Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, October: 305-360

- Lang, M., and R., Lundholm, 1993. Cross Sectional Determinants of Analyst Rating of Corporate Disclosure. *Journal of Accounting Research* 31 (Autumn) 246-271.
- Lober, D. 1996, Evaluating the Environmental Performance of Corporations: *The Journal of Managerial Issues*. 8.(2)184-205.
- Malone, D., Fries, C., and Jones, T. (1993) An Empirical Investigation of the extent of Corporate Financial Disclosure in the Oil and Gas Industry, *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 249-273.
- Mark H. Lang and Russell J. Lundholm, Corporate Disclosure Policy and Analyst Behavior. *The Accounting Review* Vol 71 No. 4 467-492.
- Mary E. Barth and Christine M. Murphy 1994, Required Financial Statements Disclosures: Purposes, Subject, Number and trends. *Accounting Horizons*. Vol. 8 No 4 December pp 1-22
- Mautz R. K. and W. G. May 1978 *Financial Disclosure in a Competitive Economy*. New York Financial Executives Research foundation.
- Meek Gary K. and Roberts Clare B. 1995. Factors influencing voluntary annual Report Disclosures by US, UK, And Continental European. *Journal of International Business Studies*. Vol. 263 p 555-575.
- McMullen, D. A., K. Raghunandan, and D. V. Rama. 1996. Internal control reports and financial , reporting problems. *Accounting Horizons* 10 (December): 67-75.
- McMullen, D.A. (1996) Audit committee performance: an Investigation of the Consequences Associated with Audit Committee. *Auditing : A Journal of theory and Practice*. 15,87-103.
- National Commission on Fraudulent Financial Reporting (NCFRR) (The Treadway Commission). 1987. Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting. New York, NY: NCFRR.
- Neu, D., H. Warsame and K. Redwell 1998 *Managing Public Impressions: Environmental Disclosure in Annual Reports*. *Accounting Organizations and Society* " 23. April 265-282.
- Raffoumier, B. (1995) The determinants of voluntary Financial Disclosure by Swiss Listed Companies. *European Accounting Review*. 4 (2) 261-288.
- Robert D. Mason and Douglas A. Lind 1996 "Statistical Techniques in Business and Economics" 9th ed. Richard D. Irwin.

- Robert K. Elliott and Petter D. Jacobson 1994, Costs and Benefits of Business Information Disclosure., Accounting Horizons Vol 8 No. 4 December.
- Raghunandan, K., and D. V. Rama. 1994. Management reports after COSO. Internal Auditor August: 54-59.
- Schipper. K. 1991 Analysts Forecasts, Accounting Horizons 4 December 105 P 121.
- Statement of Financial Accounting Concepts (SFAC) No. 1 1978. Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises. FASB November para 34.
- Statement of Financial Accounting concepts (SFAC) No. 5 1975, Recognition and measurement in Financial statement of Business Enterprises. FASB para, 6.
- Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No 106 1990. Accounting for Postretirement Benefits other than Pensions. FASB Stamford, CT.
- Statement of financial Accounting standards (SFAS) No. 105 1990, Disclosure of Information about Financial Instruments with off-Balancesheet Risk with concentrations of credit Risk, Norwalk, CT: FASB, March.
- Stevenson. JR., 1980 Corporations and Information: Secrecy, Access and Disclosure. Baltimore MD: the Johns Hopkins University Press.
- Sweeney, P. 1994: Polishing the Tarnished Image of Investors Relations Executives., New York times (April 3).
- Vernon Kam, 1990 Accounting theory "2^d ed." John wiley & Sons, Inc.
- Waymire, G. 1986. Additional Evidence on the Accuracy of Analyst Forecasts before and after Voluntary Management Earnings Forecasts. The Accounting Review 59. (January) 129-142.
- Wood.D.I 1991. Corporate Social performance Revisited. Academy of Management Review. 16.7. 691-718.
- Wallace, W. A. 1982. Should CPAs' reports on internal control be required? Survey evidence on . "the effects of such a requirement. Akron Business & Economics Review 13 (Spring): 20-23.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١)

نتائج الدراسة الإحصائية

إحصاءات الدراسة الميدانية

$Z_{s_1 + s_2}$

X	Mean	Standard Deviation	99% Confidence Interval of Population Mean		$Z_{s_1 + s_2}$
			Lower	Upper	
X ₁	3.7903	1.3074	3.3488	4.2318	- 1.2625
X ₂	3.2581	1.2923	2.8217	3.6944	- 4.5183
X ₃	4.7419	.4411	4.5930	4.8909	+ 13.2246
X ₄	2.3065	.7149	2.0650	2.5479	- 18.6509
X ₅	3.7419	.8085	3.4689	4.6149	- 2.5136
X ₆	3.1290	.8195	2.8523	3.4058	- 8.3669
X ₇	3.8220	.7793	3.5544	4.0857	- 1.7980
X ₈	3.6129	.9470	3.2931	3.9327	- 3.2178
X ₉	3.6613	.9742	3.3323	3.9902	- 2.7315
X ₁₀	4.0806	.7746	3.8191	4.3422	+ 0.8191
X ₁₁	3.7097	1.1364	3.3259	4.0934	- 2.012
X ₁₂	4.0806	.6086	3.6751	4.2862	+ 1.0427
X ₁₃	2.8226	1.2743	2.3923	3.2529	- 10.5762
X ₁₄	3.6774	.9369	3.3610	3.9938	+ 2.7110

$$Z = \frac{\bar{X} - \mu}{\frac{\sigma}{\sqrt{N}}}$$

Zs₁

X	Mean	Standard Deviation	Z
X ₁	4.4242	.8303	+ 2.9336
X ₂	2.2121	.5999	- 17.1254
X ₃	4.7879	.4151	+ 10.9127
X ₄	2.6667	.6455	- 2.9653
X ₅	4.0000	.5590	Zero
X ₆	3.1212	.8200	- 6.1584
X ₇	3.3030	.5855	- 6.8400
X ₈	4.0606	.9334	+ .3729
X ₉	4.1515	.9395	+ .9260
X ₁₀	4.1515	.9395	+ .9260
X ₁₁	3.3030	1.2371	- 3.23584
X ₁₂	4.1212	.6963	+ 1.0008
X ₁₃	2.7576	1.2508	- 5 7043
X ₁₄	3.2424	.8303	- 5.2392

Zs₂

X	Mean	Standard Deviation	Zs ₂
X ₁	3.0690	1.3870	- 306155
X ₂	4.4483	.6859	+ 3.5236
X ₃	4.6897	.4708	+ 7.891
X ₄	1.89666	.5571	- 20.3423
X ₅	3.4483	.9482	- 3.1329
X ₆	3.1379	.8334	- 5.5727
X ₇	4.4138	.5012	+ 4.4499
X ₈	3.1034	.6732	- 7.1728
X ₉	3.1034	.6732	- 7.1728
X ₁₀	4.0000	.5345	Zero
X ₁₁	4.1724	.8048	+ 1.1539
X ₁₂	4.0345	.4988	+ .3725
X ₁₃	2.8966	1.3187	- 5.0301
X ₁₄	4.1724	.8048	+ 82262

T. Test Statistics

X	S	Mean	σ^2	σ_m^2	T
X ₁	S ₁	4.4242	.689	1.265	- 4.722
	S ₂	3.0690	1.924		
X ₂	S ₁	2.2121	.360	.411	- 13.719
	S ₂	4.4483	.470		
X ₃	S ₁	4.7879	.172	.195	+ .869
	S ₂	4.6897	.222		
X ₄	S ₁	2.6667	.417	.367	+ 5
	S ₂	1.8966	.310		
X ₅	S ₁	4.000	.3131	.586	+ 2.829
	S ₂	3.4483	.899		
X ₆	S ₁	3.1212	.672	.683	- .079
	S ₂	3.1379	.695		
X ₇	S ₁	3.3030	.343	.300	- 7.934
	S ₂	4.4138	.251		
X ₈	S ₁	4.6606	.871	.676	+ 4.529
	S ₂	3.1034	.453		
X ₉	S ₁	4.1515	.883	.682	+ 4.967
	S ₂	3.1034	.453		
X ₁₀	S ₁	4.1515	.883	.604	+ .765
	S ₂	4.0000	.286		
X ₁₁	S ₁	3.3030	1.530	1.118	- 3.232
	S ₂	4.1724	.648		
X ₁₂	S ₁	4.1212	.485	.375	- .556
	S ₂	4.0345	.249		
X ₁₃	S ₁	2.7576	1.564	1.646	- .425
	S ₂	2.8966	1.739		
X ₁₄	S ₁	3.2424	.689	.670	- 4.450
	S ₂	4.1724	.648		

$$\sigma_m^2 = \frac{(n_1 - 1) \sigma_1^2 + (n_2 - 1) \sigma_2^2}{n_1 + n_2 - 2}$$

$$T = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{\sigma_m^2 \left(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2} \right)}}$$

ملحق رقم (٢)
قائمة الاستقصاء

سلمه الله

السيد الأستاذ /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يقوم الباحث الدكتور عارف عبد الله عبد الكريم بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا بإجراء بحث حول الإفصاح الاختياري للشركات المساهمة المصرية .

ولموضوع هذا البحث جذور قوية ومتشعبة في الفكر المحاسبي المعاصر بدأت بتزايد الانتقادات التي توجه للإفصاح الإجمالي للشركات المساهمة ومدى وفاء القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها التي تنتشر في إطار هذا الإفصاح في خدمة حاجات مختلف مستخدمي القوائم المالية في توفير ما يلزمهم من معلومات . وقد امتد الجدل حول موضوع الإفصاح الاختياري ليشمل العوامل التي تؤثر على قرار الإفصاح الاختياري وكذلك حدود هذا الإفصاح ومحتواه . وتتضمن منهجية هذا البحث أن يتم استقراء عينة من مستخدمي معلومات القوائم المالية في ما أثير في هذا البحث من قضايا لازالت تثير الجدل في الفكر المحاسبي المعاصر .

ولتقتني في تقديركم لأهمية البحث العلمي في تطوير فكر المحاسبة وممارستها فإنني أمل في تعاونكم في الإجابة على أسئلة القائمة مؤكداً لكم أن جميع الإجابات لن تستخدم إلا في الأغراض العلمية لهذا البحث .

والله موفق والهادي إلى سواء السبيل

الباحث

اسم المشتـرك :

جهة العمل والوظيفة :

برجاء التفضل بوضع علامة ✓ أسفل الاختيار الذي تراه مناسباً لكل حالة .

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	
					١- الإفصاح الاختياري بالمزيد من المعلومات سوف يوفر لمستخدمي القوائم المالية المزيد من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .
					٢- أن المزيد من الإفصاح بالمعلومات عن طريق الإفصاح الاختياري سوف يؤدي على إغراق مستخدمي القوائم المالية بكثير من التفاصيل غير الهامة .
					٣- أن أي معلومات يتم الإفصاح عنها اختياريًا يجب أن تكون مؤيدة برأي لمراقب حسابات الشركة عن مدى صحة ودقة مثل هذا الإفصاح .
					٤- أن خضوع معلومات الإفصاح الاختياري للمراجعة والفحص من جانب المراجع سوف يزيد من تكاليف عملية المراجعة .
					٥- الإفصاح الاختياري يكون مطلوباً فقط في حالة الشركات كبيرة الحجم
					٦- يفضل الإفصاح الاختياري في حالة تحقيق الشركة لأرباح

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً	
					٧- يفضل الإفصاح الاختياري في حالة احتواء رأس المال المستثمر على نسبة عالية من القروض .
					٨- تزداد أهمية الإفصاح الاختياري للشركات التي تقوم بنشاط دولي .
					٩- كلما زادت درجة تركيز الملكية داخل مجلس الإدارة كلما زادت الحاجة للإفصاح الاختياري .
					١٠- الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل الأرباح من العمليات غير العادية .
					١١- الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل البيانات غير المالية .
					١٢- الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل البيانات التي تساعد في التنبؤ بالأحوال المالية .
					١٣- الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل المعلومات عن الأداء البيئي والاجتماعي .
					١٤- الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل المعلومات عن فعالية نظم الرقابة الداخلية .